الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي
المعهد العالي لإدارة الأعمال

HIGHER INSTITUTE OF BUSINESS ADMINISTRATION

أثر أدوات الدفع الإلكتروني في السيولة
(دراسة تطبيقية على الإقتصاد الماليزي)

Impact of electronic payment instruments on liquidity
(Applied study of the Malaysian economy)

بحثٌ مقدمٌ لنيلِ دَرَجة الماجسْتير في المصارف الإسلامية

إعداد الطالب: بلال عبد الملك شيخ حسن

إشراف الدكتور: راغب الغصين

العام الدراسي

2021 -2020

وقل رب زدني علما

الإهداء

إلى الذي يعطي من دون مقابل أبي الحبيب k لم تتهاون في بذل جهدك ووقتك في ســـبيل أن تضع أبنائك على طريق العلم والنجاح .....

إلى من ملأ شـوقهم في قلبي ملئ الأرض والسـماء أمي الغالية وأختاي قرتا عيني وأخي الغالي الذي لا يغيب ذكرهم في قلبي مع غياب الليل والنهار .....

إلى صاحب القلب الحنون والملهم والمحفز لي في مسيرتي العلمية المتألق عمي أبو حسين تلك النجمة المتلألئة في كبد السماء مثال النجاح والتألق .....

إلى الغائبون الحاضـــرون في قلبي أولاد أعمامي الذين كانوا البلســـم الذي يصـــبرني على مصاعب الحياة والأمل في غدٍ أجمل .....

إلى من تشاركت معهم أجمل الأيام والضحكات أصدقائي .....

إلى أولئك الذين يزهرون القلوب إذا نزلوا بها أعمامي وكأنّهم في بقاع الأرض أمطاراً...

كلمة الشكر

أتقدم بالشـــكر الجزيل إلى جميع دكاترة وأســـاتذة المعهد العالي لإدارة الأعمال تقديراً لفضـــلهم الكبير وعلمهم وإخلاصـــــهم وتميزهم، كما أتوجه بالشـــــكر إلى جميع الموظفين والإداريين في المعهد تقديراً للطفهم الكبير وتقديمهم المساعدة لجميع الطلاب في كل الأوقات والظروف.

وأتقدم بخالص الشكر والامتنان إلى من تفضل بالإشراف على رسالتي الدكتور راغب الغصين الذي مهدّ لنا طريق العلم والمعرفة وكنت حاضـــر دائماً لتقديم المعلومة والنصـــيحة بكل محبة وإخلاص .

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى لجنة المناقشة.

ملخص الدراسة اللغة العربية:

هدفت الدراســة إلى معرفة أثر أدوات الدفع الإلكترونية (البطاقات الإئتمانية والبطاقات غير الإئتمانية) في السيولة التي قسمت إلى سيولة على مستوى الإقتصاد الكلي معبراً عنها بالعرض النقدي بالمعنى الموسع، وسيولة المصارف الإسلامية مستخدمين نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات ونسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع قصيرة الأجل. وطبقت هذه الدراسة على الإقتصاد الماليزي خلال الفترة من عام 2016 وحتى الربع الاول من العام 2021.

وباستخدام الأساليب الإحصائية مثل إختبار إستقرار السلاسل الزمنية ونموذج فترات التباطؤ الموزعة ARDL. وتوصــلت الدراســة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أن البطاقات الإئتمانية تؤثر على ســيولة الإقتصاد ككل و على سيولة المصارف الإسلامية، بشكل سلبي في حين تؤثر البطاقات الغير إئتمانية بشكل إيجابي في السيولة.

الكلمات المفتاحية:

البطاقات غير الإئتمانية– البطاقات الإئتمانية– العرض النقدي– السيولة المصرفية.

Abstract:

The study aimed to find out the impact of electronic payment instruments (credit and non-credit cards) on liquidity, divided into liquidity at the macroeconomic level, expressed as the money supply in the broadest sense, and the liquidity of Islamic banks using the ratio of liquid assets to total assets and the ratio of liquid assets to total short-term deposits. The study was applied to the Malaysian economy (from 2016 to the first quarter of 2021) using statistical methods such as time series stability testing and the distributed deceleration model ARDL). The main findings of the study are that credit cards affect the liquidity of the economy as a whole and of Islamic banks, negatively, while non-credit cards positively affect the liquidity.

Keywords:

Credit Cards, Debit cards, cash supply, bank liquidity

فهرس المحتويات

الإهداء IV

كلمة الشكر V

ملخص الدراسة اللغة العربية: VI

الكلمات المفتاحية: VI

ABSTRACT: VII

فهرس المحتويات VIII

فهرس الأشكال X

فهرس الجداول XI

مقدمة: 14

الدراسات السابقة 15

مشكلة الدراسة: 17

أهمية الدراسة: 17

فرضيات الدراسة: 17

متغيرات الدراسة: 18

المبحث الاول :أدوات الدفع الإلكتروني 20

أولاً مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني: 20

ثايناً خصائص وسائل الدفع الالكترونية: 22

ثالثاً مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني: 23

1- *المزايا:* *23*

2- *العيوب:* *24*

أهمية وسائل الدفع الالكترونية : 26

أنواع وسائل الدفع الالكترونية. 27

أولاً البطاقات المصرفية Bank Card: *28*

أنواع البطاقات المصرفية Type Of Bank Card: 29

بطاقة السحب الآلي (CACH CARD): 29

بطاقة الدفع (DEBIT CARD):..... 30
بطاقة الإئتمان (CREDIT CARD):..... 30
التكييف الشرعي لأنواع البطاقات الائتمانية:..... 31
ثانياً البطاقات الذكيةSMART CARD:..... 32
ثالثاً: النقود الالكترونية E-Money :..... 33
رابعاً المحافظ الالكترونية E-Wallet:..... 33
خامساً الشيكات الالكترونية E-Check:..... 34
سادساً التحويلات المالية الالكترونية E-Transfer Money..... 35
المبحث الثاني: قياس السيولة..... 36
أولاً قياس السيولة على مستوى الإقتصاد الكلي:..... 36
1- العرض النقدي:..... 36
2- مكونات الكتلة النقدية:..... 37
ثانياً قياس السيولة على مستوى المصارف الإسلامية:..... 38
تعريف السيولة:..... 38
مفهوم السيولة في المصارف الإسلامية:..... 38
أهمية السيولة في المصارف الإسلامية:..... 39
وظائف السيولة في المصارف الإسلامية:..... 40
نسب السيولة في المصارف الإسلامية:..... 40
النتائج والتوصيات :..... 65
نتائج اختبار الفرضيات:..... 65
التوصيات:..... 66
المراجع..... 67

فهرس الأشكال

الشكل رقم (1) يوضح متغيرات البحث..... 18

الشكل رقم (2) يوضح أدوات الدفع الإلكتروني 27

الشكل رقم (3) تطور متغيرات الدراسة لنموذج العرض النقدي بالمعنى الموسع خلال الفترة المدروسة: .. 43

الشكل رقم (4) تطور متغيرات الدراسة لنماذج السيولة المصرفية خلال الفترة المدروسة:..... 44

الشكل رقم (5)اختبار الاستقرار لبواقي نموذج أثر المتغيرات المستقلة في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات 60

الشكل رقم (6)اختبار الاستقرار لبواقي نموذج أثر المتغيرات المستقلة في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع قصيرة الأجل 64

فهرس الجداول

الجدول رقم(1) الوصف الإحصائي لمتغير البطاقات الائتمانية الخاصة بنموذج العرض النقدي: 45

الجدول رقم(2) الوصف الإحصائي لمتغير البطاقات غير الائتمانية الخاصة بنموذج العرض النقدي: 46

الجدول رقم(3) الوصف الإحصائي لمتغير العرض النقدي: 46

الجدول رقم(4) الوصف الإحصائي لمتغير البطاقات الائتمانية الخاصة بنماذج السيولة المصرفية: 47

الجدول رقم(5) الوصف الإحصائي لمتغير البطاقات غير الائتمانية الخاصة بنماذج السيولة المصرفية:. 47

الجدول رقم(6) الوصف الإحصائي لمتغير نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات: 48

الجدول رقم(7) الوصف الإحصائي لمتغير نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل: 48

الجدول رقم (8) ملخص نتائج اختبار استقرار متغير البطاقات الائتمانية حسب نموذج العرض النقدي بالمعنى الموسع:..... 49

الجدول رقم (9) ملخص نتائج اختبار استقرار متغير البطاقات غير الائتمانية حسب نموذج العرض النقدي بالمعنى الموسع:..... 50

الجدول رقم (10) ملخص نتائج اختبار استقرار متغير العرض النقدي بالمعنى الموسع: 50

الجدول رقم (11) ملخص نتائج اختبار استقرار متغير البطاقات الائتمانية حسب نموذج السيولة المصرفية:..... 50

الجدول رقم (12) ملخص نتائج اختبار استقرار متغير البطاقات غير الائتمانية حسب نموذج السيولة المصرفية:..... 51

الجدول رقم (14) ملخص نتائج اختبار استقرار متغير نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل: 51

الجدول رقم /15/: أثر أدوات الدفع الالكتروني على العرض النقدي بالمعنى الموسع: 52

الجدول رقم (16): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج أثر المتغيرات المستقلة في العرض النقدي بالمعنى الموسع: 54

الجدول رقم (17): أثر أدوات الدفع الإلكتروني في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات: .. 56

الجدول رقم (18): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج أثر المتغيرات المستقلة في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات: 57

الجدول رقم (19) الارتباط الذاتي لبواقي نموذج أثر المتغيرات المستقلة في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات: 58

الجدول رقم (20) اختبار عدم ثبات التباين لبواقي نموذج أثر المتغيرات المستقلة في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات: 59

الجدول رقم (20): أثر أدوات الدفع الإلكتروني في نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل: 61

الجدول رقم (22) الارتباط الذاتي لبواقي نموذج أثر المتغيرات المستقلة في نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل: 63

الجدول رقم (23) اختبار عدم ثبات التباين لبواقي نموذج أثر المتغيرات المستقلة في نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل: 63

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

يعتبر موضـــوع الدفع الإكتروني وأدوات الدفع الإلكتروني من أهم المواضـــيع التي تأخذ حيزاً مهماً من مواضـــيع البحث العلمي، وعلى نحو خاص بعد ظهور جائحة كورونا وتوجه الشـــركات والأفراد والمصـــارف وكافة الكيانات الإقتصـادية إلى موضـوع التحول الرقمي. والذي يقسـم بدوره إلى تحول رقمي سـطحي وتحول رقمي عميق، فالتحول الرقمي السـطحي: هو إدخال عوامل الدفع الإلكترونية في تعاملات المؤسـسـة، فعلى سـبيل المثال : يتعامل المصـرف مع مجموعة من العملاء وإن تطبيق أدوات الدفع الإلكترونية سـيسـهل من التحول الرقمي السـطحي، وهذا ما يتطلب أن يكون هناك دراسـة لأثر أدوات الدفع الإلكترونية في السـيولة. وسـتقسـم السـيولة إلى قسـمين : سـيولة على مسـتوى الإقتصـاد الكلي، وسـيولة على مسـتوى المصـارف الإسلامية، إن الهدف الأساسي من البحث يتمحور حول دراسة أثر كل من أنواع البطاقات المستخدمة

(DEBIT CARD, CREDIT CARD)

في العرض النقدي بالمعنى الموسع، الذي يعبر عن السيولة على مستوى الإقتصاد الكلي. وفي نسبة السـيولة لدى المصـارف الإسـلامية، التي تم التعبير عنها من خلال الموجودات السـائلة إلى الودائع قصـيرة الأجل، ونسـبة الموجودات السـائلة إلى إجمالي الموجودات. بناء على ماسـبق سـتطبق هذه الدراسـة على اقتصـاد يتميز باتباع نظام مصـرفي إسـلامي حيث يعتمد مصـرف ماليزيا المركزي على النظام المصـرفي الإسـلامي في إدارة إقتصـاد ماليزيا . وسـتطبق هذه الدراسـة على الفترة مابين 2016 إلى 2021 على نحوٍ شهري فيما يتعلق بأثره على الكتلة النقدية و بشكل ربعي على المصارف الإسلامية الماليزية.

الدراسات السابقة

1- دراسة Nirmala &Widodo (2011) التي جاءت بعنوان " **أثر الزيادة في استخدام بطاقات الدفع في الاقتصاد الإندونيسي"**، وذلك خلال الفترة 2005-2010 على نحو شهري، حيث تمّ وضع نموذجين الأول خاص بالطلب على القيمة الحقيقية لمعاملات الدفع الالكتروني والثاني القيمة الحقيقية للطلب على النقود في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من الناتج المحلي الإجمالي وسعر الفائدة ومعدل التضخم. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ زيادة استخدام بطاقات الدفع الالكتروني سيؤدي إلى انخفاض النقد في التداول، في حين أن M1 و M2 سوف ترتفع، كما أنّه يؤدي إلى تخفيض في المستوى العام للأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي.

2- دراسة Igamo&Falinaty (2018) والتي جاءت بعنوان "**أثر النقود الالكترونية في كفاءة نظام الدفع والبدائل للنقد في أندونيسيا"** خلال الفترة 2007-2017 حيث تمّ التعبير عن الكفاءة باستخدام متغير الاستهلاك الخاص، كما تمّ استخدام العرض النقدي لمعرفة أثر الدفع الالكتروني في الطلب على النقود (المعنى الضيق للنقود). وباستخدام نموذج تصحيح الخطأ فقد خلصت الدراسة إلى أنّ زيادة إجراء المعاملات باستخدام النقود الالكترونية أدى إلى ارتفاع الكفاءة (ارتفاع الاستهلاك الخاص) وانخفاض في العرض النقدي بالمعنى الضيق.

3- دراسة Qin (2017) بعنوان "**أثر العرض النقدي والنقود الالكترونية، حالات تطبيقية للمصرف المركزي في الصين"**، وذلك للفترة 1990-2010 على نحو سنوي، حيث طبق البحث نموذج يكون فيه المتغير التابع نمو العرض النقدي بالمعنى الضيق **M0**، في حين تمثلت المتغيرات المستقلة بكل من (نسبة الدفع الالكتروني، نسبة تفضيل العملة، سعر الفائدة، سرعة دوران النقود، متغير نوعي يعبر عن الأزمة المالية العالمية). وباستخدام طريقة مربعات الانحدار الصغرى OLS فقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر من بينها أنّ الدفع الالكتروني يخفض من M0 ويزيد من M1.

4- دراســـة **أحمد محمد شـــعبان علوان**، بعنوان واقع تطبيق أدوات الدفع الإلكترونية ودورها في تطوير الأداء المصرفي "دراسة حالة بنك فلسطين"2019.

هدفت هذه الدراســة الى التعرف على طبيعة وأنواع وســائل الدفع الالكترونية ومعرفة أثر تطبيقها ودورها في تطوير الأداء المصـرفي في بنك فلسـطين، وتوصـلت الدراسـة الى العديد من النتائج. كان أهمها وجود تطور ونمو في قيمة حجم معاملات المصـــرف الإلكترونية من حيث القيمة والعدد، مما انعكس أثره على تطور ربحية المصرف عبر السنوات المالية موضوع الدراسة، وبينت الدراسة حرص المصرف على تحقيق الرضا لعملائه عن كافة الخدمات المصـرفية المتعلقة بعمليات إصـدار البطاقات الإلكترونية ،وتوصـيل الخدمة لهم بما يحقق رغباتهم واستمرارية علاقتهم مع المصرف، الا ان ذلك يحتاج الى بذل المزيد من الجهود لنيل درجة أكبر من الثقة في التعامل مع المصرف.

5- دراسة **بشرى مذكور**، بعنوان:أثر وسائل الدفع الالكتروني على الأداء المالي للبنوك دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ، 2017

يعد التقدم التكنولوجي من أهم العوامل التي ســاهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصــرفي في عصـــر العولمة، حيث اهتمت المصـــارف اهتماما كبيراً بتكثيف الإســـتفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصـالات والحواسـب الآلية، وتطويرها بكفاءة عالية بغية إبتكار خدمات مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها مما يكفل انسياب الخدمات المصـرفية من المصـارف إلى العميل بدقة وسـهولة ويسـر، الأمر الذي يتوائم مع المتطلبات المعاصرة والمتزايدة لمختلف شرائح العملاء من ناحية، ويحقق للبنك نمواً في حجم عملياته وأرباحه من ناحية أخرى. تم التوصل إلى أن وسائل الدفع الإلكتروني تعمل على إدراج التكنولوجيا في تقديم الخدمات مما يؤدي إلى تحسين الأداء البنكي.

6- دراسـة زهير زواش، بعنوان: **دور نظام الدفع الإلكتروني بتحسـين المعاملات المصـرفية دراسـة حالة الجزائر 2011.**

فتطرق في دراســته عن دور نظام الدفع الإلكتروني في تحســين المعامالات المصــرفية مســتخدم في ذلك مؤشـرات نقدية، واسـتنتج الباحث في هذه الدراسـة على ضـرورة مواكبة المصـارف لتطورات التكنولوجيا من خلال تحديث وسائلها للإستفادة من سرعة تنفيذ المعاملات وتدنية تكاليفها.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة في التساؤلات الأساسية الآتية:

1- ما هو أثر أدوات الدفع الالكتروني في الكتلة النقدية في الاقتصاد الماليزي خلال فترة الدراسة؟

2-ما هو أثر أدوات الدفع الالكتروني في سيولة المصارف الإسلامية في الاقتصاد الماليزي خلال فترة الدراسة؟

أهمية الدراسة:

يمكن أن تقســـم أهمية البحث إلى أهمية نظرية وأخرى تطبيقية، حيث تتمثل الأهمية النظرية بمراجعة الدراسات السابقة في إطار التحول الرقمي السطحي في حين تتمثل الأهمية العملية بمساعدة كل من الجهات المصرفية بما فيها المصرف المركزي والمصارف الإسلامية على تحسين الاقتصاد باستخدام التحول الرقمي السطحي (أدوات الدفع الإلكتروني)

فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

1. لا يوجد أثرمعنوي لأدوات الدفع الالكتروني في الكتلة النقدية في الاقتصاد الماليزي خلال فترة الدراسة.
2. لا يوجد أثر معنوي لأدوات الدفع الالكتروني في سيولة المصارف الإسلامية في الاقتصاد الماليزي خلال فترة الدراسة.

متغيرات الدراسة:

سيتم استخدام الأساليب القياسية الحديثة عن طريق البرنامج الإحصائي Eviews-10 في اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة وهي قيمة المدفوعات باستخدام البطاقات الائتمانية(Cr) والبطاقات غير الائتمانية (Dr) ومتغير نوعي يشير إلى أزمة كورونا حيث يأخذ القيمة 1 خلال فترة أزمة كورونا و0 قبله في المتغيرات التابعة المتمثلة بـــ: العرض النقدي بالمعنى الموسع (M2)، نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (LIQ)، نسبة الموجودات السائلة إلى المطاليب قصيرة الأجل (LIQ2)

الشكل رقم (1) يوضح متغيرات البحث

المصدر : من إعداد الباحث

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

المبحث الاول :أدوات الدفع الإلكتروني

أولاً مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني:

تعددت أساليب الدفع الإلكتروني وتعددت أشكالها فظهر قديماً فيما يعرف بنظام المقايضة وهو مبادلة سلعة بسلعة دون الحاجة إلى وسيط بينهما، ومع تطور المجتمعات كان من الضروري اللجوء إلى استخدام وسيط للتبادل لما كان هناك من صعوبة في قياس أثمان المنتجات. فدعى ذلك إلى إستخدام المعدنين الثمينين الذهب والفضة لندرتهما، ولقدرتهما على قياس الأثمان لما تتميز من ثبات نسبي. ومع ظهور المصارف وتطور أعمالها ظهرت أشكال أخرى للدفع كالنقود المصرفية وكذلك تطورت أشكال ووسائل الدفع تدريجياً فقد

شهدت الحركة المصرفية حديثا تطورا كبيراً، حيث أصبح بإمكان العملاء إجراء عمليات البيع و الشراء من خلال شبكة الانترنت باستخدام وسائل الدفع الحديثة التي تنتجها المصارف فظهرت النقود الالكترونية أو الرقمية و الشبكات الإلكترونية.

فيمكن تعريفها:

يعتبر النظام الذي يمكن المتعاملين من التبادل المالي الكترونياً، بدلاً من استخدام النقود المعدنية أو الشيكات الورقية، حيث يقوم البائعون عن طريق الانترنت بتوفير طرق سهلة و سريعة و آمنة للحصول على أثمان منتجاتهم من الزبائن [1]

كما تعتبر وسائل الدفع الالكترونية كل الأدوات و الأساليب التقنية المستعملة التي تسمح لكل الآشخاص بتحويل أموالهم.

كما عرفت وسائل الدفع على أنها مجموعة الأدوات و التحويلات التي تصدرها المصارف و مؤسسات الائتمان الكترونياً.

[1] محمد عبد حسين الطائي ، التجارة الإلكترونية- المستقبل الواعد للأجيال القادمة،دار الثقافة ، الطبعة الأولى عمان ،2010، ص 178

وتتمثل في البطاقات المصـرفية، النقود الإلكترونية، الشـبكات الإلكترونية والبطاقات الذكية والتحويلات المالية الإلكترونية.

وكذلك تمثل وسـائل الدفع الإلكترونية أهم مكونات نظام الدفع الإلكتروني تنفذ فيه المعاملات بواسـطة وسـائل دفع إلكترونية ومصـطلح إلكتروني: يعني تقنية تسـتخدم فيها وسـائل كهربائية أو مغناطيسـية أو ضوئية أو إلكترومغناطيسية، في تبادل المعلومات وتخزينها[2]

من جهة أخرى، يعرفها المصـرف المركزي الأوربي: "بأنها كل عملية دفع صـدرت وعولجت بطريقة الكترونية"، وهذا يعني أن وسـائل الدفع الالكترونية هي عبارة عن تحويل تتم معالجتها من طرف وسـيط (نظام المعالجة). وتتم هذه العملية عن طريق مجموعة الأدوات الإلكترونية التي تصـدرها المصـارف ومؤسسات الائتمان.[3]

كما تعرف وسائل الدفع الإلكترونية على أنها: الصورة أو الوسيلة الإلكترونية والتي نستعملها في حياتنا اليومية، الفرق بينها وبين الوسـائل التقليدية، هي أن الدفع الإلكتروني يتم عملياته وتسـييره إلكترونياً، و لا وجود للحوالات ولا للقطع النقدية[4].

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف وسائل الدفع الإلكتروني على أنها: تلك الوسائل التي تسمح بتحويل الأموال وفق تقنية إلكترونية مما يسـهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسـريعة وبأقل تكاليف ممكنة وكذلك تسديد أثمان مشترياتهم.

[2] محمود الكيلاني الموسوعة التجارية :**عمليات بين البنوك**، المجلد الرابع،دار الثقافة للنشروالتوزيع ، الأردن ،2008،ص 44
[3] رحيم حسين: الاقتصاد المصرفي - دار بهاء الدين للنشر والتوزيع – منشورات إقرأ - قسنطينة – 2008 ص 150-161

[4] محمود محمد أبو فرة،**الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت**،دار أسامة للنشر ، الطبعة الأولى،عمان،2009 ص13

ثانياً خصائص وسائل الدفع الالكترونية:

ما زاد من أهمية وسائل الدفع الإلكتروني الخصائص التي تتفرد بها عن وسائل الدفع التقليدية عدة أمور:

1- **يتّســـم نظام الدفع الالكتروني بالطبيعة الدولية:** أي أنها وســـيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامها لتسوية الحسابات في المعاملات التي تتم عبر الفضاء الالكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم و بما أن عمليات التجارة تتوسع دولياً وإقليماً ، فبذلك تساعد وسائل الدفع الإلكترونية على تحسين السيطرة على عمليات النقل والتوزيع.

2- **يتم الدفع من خلال اســتخدام النقود الالكترونية:** وهي قيمة نقدية تتضــمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو ذاكرة رئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل. يستخدم هذا الأسلوب لتسوية المعاملات الالكترونية عن بعد حيث يتم إبرام العقد بين أطراف متباعدين في المكان ويتم الدفع عبر شـــبكة الانترنت أي من خلال مسافات بتبادل المعلومات الالكترونية بفضل وسائل الاتصال اللاسلكية.

3- **الاعتماد على ركائز إلكترونية في تنفيذ المعاملات:** حيث أن كافة العمليات تتم بين طرفي المعاملة إلكترونياً دون أي وثائق ورقية متبادلة في أجزاء المعاملة، وبالتالي يجب أن يكون هناك شـــروط قانونية وفنية وبتوافرها يصبح بإمكان المتعاقدين أن يوفي بالتزاماته عن بعد دون اللجوء الى الوسائل المادية [5]

4-**يتميز الدفع الإلكتروني بتحقيق درجة عالية من الأمان على الرغم من المخاطر المحيطة** به حيث أن الدفع الإلكتروني يتم من خلال فضاء معلوماتي مفتوح فإن فرصة السطو على رقم البطاقة أثناء الدفع الإلكتروني يكون قائم، وهذا الخطر أكثر حدوثاً عن طريق شـبكة الإنترنت باعتبارها شـبكة مسـموح الدخول إليها لجميع الأشـــخاص في كل البلدان فيكون ذلك باختراق البيانات المتواجدة على الشـــبكة الخاصة بالعملاء ولكي يتم تجنب هذا الخطر فإن الدفع الإلكتروني يكون مصحوباً بوسائل أمان فنية

[5] شعبور، سماح، ومرابطي، مصباح (2016 م). وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر – واقع وتحديات – دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العربي التبسي، الجزائر.

من شأنها أن تحدد المدين الذي يقوم بالدفع والدائن الذي يستفيد منه ويتم بطريقة مشفرة باستعمال برنامج معد لهذا الغرض بحيث لا يظهر الرقم المصرفي على شبكة الويب[6].

ثالثاً مزايا وعيوب وسائل الدفع الإلكتروني:

على الرغم من أهمية ودور وسائل الدفع الإلكترونية في تسهيل المعاملات المالية

عبر الحدود، إلا أن استخدام هذه الوسائل ينطوي على عدد من المزايا والعيوب أهمها ما يلي[7] :

1- المزايا:

بالنسبة لمستخدم وسائل الدفع:

-تسهل على حاملها الأمر فتوفر له الحماية والأمان كما تمكنه من استخدامها كلما أراد ذلك بدلاً من النقود الورقية العادية القابلة للسرقة و الضياع.

-تمكن حاملها من القيام بعملية السداد بأي عملة كانت من أي مكان في العالم وتحويل العملة بواسطة مصدر البطاقة.

-تفتح المجال أمام العميل لشراء كل ما يلزمه إذا كان الرصيد لا يكفي وبالتالي يستطيع سداد باقي المبلغ في وقت لاحق.

[6] بري، دلال. (2017 م). أثر استخدام وسائل الدفع الالكتروني على ربحية البنوك التجارية) 2015رسالة دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية للفترة 2011 جامعة قاصدي ، مرباح، الجزائر.

[7] طاهر، لطفي، وجميعي، صلاح الدين. (2016 م). العمل المصرفي الالكتروني ودوره في تعزيز وتطوير نظم الدفع الحديثة للتجارة الالكترونية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية(رسالة ماجستير غير منشورة)، "BADR" الريفية، وكالة تبسة، الجزائر. ص53

بالنسبة لمصدر وسائل الدفع :

حيث يتم من خلال استخدامها تحقيق أرباح عالية للبنوك (على سبيل المثال) رسوم إصدار الكميات الكبير من البطاقات لصالح عملائها [8].

بالنسبة للتاجر (المستفيد) :

تعد البطاقات الائتمانية مسبقة الدفع ضماناً حقيقياً

للتاجر(البائع) تضمن حصوله على حقوقه المادية كاملة بدون أي تهرب أو تسويف من قبل العميل.

2- العيوب:

وعلى الرغم من وجود العديد من المزايا التي تتميز بها وســـائل الدفع الإلكترونية إلا أنها توجد بعض العيوب التي يمكن التغلب عليها وهي على النحو الآتي:

بالنسبة لمستخدم وسائل الدفع الإلكترونية:

-إغراء العميل لشراء كل ما يحتاج اليه فيتفاجأ العميل بعد ذلك أنه قد استهلك جميع أمواله .

-في حال تعرض البطاقة للسرقة يستطيع سارقها إجراء عمليات مالية ذات مبالغ باهضه بواسطتها.

[8] تواتي، فلة. (2017 م). دور النقود الالكترونية في تفعيل النشاط المصرفي – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الجهوية، الجزائر.ص 93

بالنسبة لمصدر البطاقة على سبيل المثال:

–مصدر البطاقة سواء المصرف أو أي جهة مصرفية أخرى تتحمل نفقات تتعلق بضياع أو فقد البطاقة بالإضـافة إلى تأخر العملاء في سـداد ديونهم تجاه هذه الجهة، وبالتالي قد تكون هذه البطاقات عرضـة لتعرض المصرف لأزمة مالية نتيجة لكثرة العمليات التي يمكن القيام بها.

بالنسبة للتاجر (المستفيد) :

يتم إلغاء البطاقات بمجرد حدوث أي خطأ منه أو كان غير مقصود.

وحول ما سـبق يمكن القول بأنه على الرغم من تلك العيوب إلا أنه يمكن التغلب عليها من خلال قيام المصـرف بنشـر الثقافة والمعرفة المصـرفية بأسـس وضـوابط التعامل مع تلك البطاقات، مع ضـرورة وضـع حقوق محددة لاستخدامها .

أهمية وسائل الدفع الالكترونية :

إن التطور الذي حدث في نطاق التجارة الإلكترونية أدى الى التخفيف من اســـتخدام النقود الورقية ووسائل الدفع الكلاسيكية " التقليدية " مقابل ظهور وازدهار وسائل الدفع الإلكترونية، فكان لها الدور الرئيسي في تسوية الصفقات والمعاملات المالية في الوقت الذي كان الدفع يتم بصورة سائلة أو بإحدى وسائل الدفع التقليدية، وأصبحت تلك الأدوات لا تتناسب مع المعاملات التي تتم عبر شبكة الإنترنت كالعقود الإلكترونية التي اعتبرها المحللون الاقتصاديون بأنها محركاً جديداً للتنمية الاقتصادية كونها وسيلة فعالة وسريعة لإبرام الصفقات والخدمات وترويجها، وذلك من خلال ما تؤديه من تسهيلات مالية للمتعاملين

بها حيث تبرز أهميتها من خلال ما يلي[9] :

1- تساعد على توسيع نطاق الأسواق المحلية بحيث تتصل ببعضها البعض على مستوى العالم وبالتالي تساهم بكفاءة في تسويق السلع والخدمات على مستوى العالم.

2- سرعة الاستجابة لطلبات العملاء إذا ما قورنت بالمعاملات الورقية التقليدية التي

تستغرق وقتا أطول حتى يتمكن تلقي أوامر الشراء والرد عليها.

3- تقلل المخاطر المرتبطة بتراكم المخزون ، من خلال تخفيض الزمن الذي يستغرقه معالجة

البيانات أو المعاملات المتعلقة بالطلبيات. **وبالتالي يمكن القول** بأن أهمية وســـائل الدفع الإلكترونية تكمن في مدى توفر الحاجة لتلبية رغبات العملاء لتوفير الوقت والجهد في إنجاز معاملاتهم المالية ومدى انتشار هذه الوسائل حول العالم، وبالتالي يتضح أن مواكبة المصارف للتطور التكنولوجي باستمرار يزيد من تعامل العملاء مع هذه المصارف، مما يؤثر إيجاباً على زيادة السيولة وتحقيق الأرباح المرجوة .

[9] زيقم، سارة. (2015 م). دور وسائل الدفع الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة بنك خليج الجزائر (رسالة ماجستير غير منشورة). وكالة بسكرة، الجزائر. ص 18

أنواع وسائل الدفع الالكترونية.

تعددت وسـائل الدفع الالكترونية واتخذت أشـكالاً تتلائم مع متطلبات التجارة الالكترونية وكذلك طبيعة المعاملات عبر شـبكة الانترنت، وكانت أولها ظهور البطاقات المصـرفية والتي تطورت من البطاقة ذات الشـريط المغناطيسـي إلى البطاقة ذات الخلية الالكترونية، كما ظهرت وسـائل دفع أخرى الكترونية نتناولها فيما يلي:

الشكل رقم (2) يوضح أدوات الدفع الإلكتروني

المصدر : من إعداد الباحث

أولاً البطاقات المصرفية Bank Card:

لقد عرف المشرع الفرنسي بطاقات الدفع 1935 بأنها كل بطاقة تسمح لحاملها بسحب أو بنقل الأموال، ولا يمكن أن تصدر إلا من طرف هيئة قرض أو مؤسسة مالية أو مصلحة مرخص لها بوضع وإصدار البطاقات كالمصارف والخزينة العامة ومصالح البريد[10]".

فهي وسيلة دفع حديثة تقدم مميزات أفضل من تلك التي تقدمها وسائل الدفع التقليدية، ولذلك انتشر استعمالها عبر مختلف دول العالم.

كما تستخدم هذه البطاقات في السحب النقدي من آلات الصراف الآلي ATM وفي شراء السلع والحصول على خدمات، حيث تعطي لحاملها . قدرا كبيراً من المرونة في السداد، وقدر أكبر من الأمان.

وتكلفة أقل في إتمام العمليات، وبسرعة أكبر في إتمام التسويات المالية [11]. وللبطاقة المصرفية عدة مسميات فهناك من يطلق عليها بالبطاقة البلاستيكية أو النقود البلاستيكية على أساس أنها تصنع من مادة البلاستيك، وتحل محل النقود في مختلف الالتزامات، بينما يسميها آخرون ببطاقات الدفع الالكترونية وذلك لاعتمادها على الأجهزة الالكترونية في الحصول على التفويض أو إجراء التسويات المالية.

---

[10] Jeantin Michel et Le Cannu Paul, "Droit Commercial – Instruments De Paiement Et De Crédit -Entreprise Difficulté -", 5° Edition, Précis Dalloz, Paris, 1999, p 2.

- *ATM = Automate Teller Machines .

[11] زيدان محمد: "دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية 2005 ، ص 71 - وعلوم تسيير، جامعة الجزائر، 2004.

أنواع البطاقات المصرفية Type Of Bank Card:

تتعدد البطاقات المصرفية في تسميتها وأنواعها ولعل أهمها : بطاقة السحب بطاقة الآلي (CACH CARD)،بطاقة الدفع ((DEBIT CARD، بطاقة الإئتمان (CREDIT CARD)

بطاقة السحب الآلي (CACH CARD):

تصدرها المصارف مجاناً لعملائها الذين يحتفظون لديها بحسابات جارية أو توفير أو استثمار ، حيث إنه عند استخدام البطاقة يتم الخصم مباشرة من حساب حامل البطاقة. وتتجدد هذه البطاقة تلقائياً طالما استمر حساب العميل مفتوحاً لدى المصرف.

والأصل أن حامل بطاقة الصراف الآلي يستطيع استخدامها على مدار الساعة للسحب النقدي من خلال الأجهزة التابعة للبنك المصدر لها . ولكن تطور استخدامها بعد ذلك ليشمل السحب من أجهزة مختلف المصارف المشتركة في شبكة اتصال موحدة ، كما يمكن استخدامها لدى التجار الذين لديهم أجهزة (POS point of sale terminal) **بحيث يكونوا متصلين إلكترونياً مع المصارف ذات العلاقة.**

وذلك كله نتيجة ربط شبكات المصارف المختلفة بعضها ببعض في إطار الشبكة الوطنية (National Switch) وقد يتوسع الربط أحياناً ليشمل أجهزة بنوك من دول مختلفة.

بطاقة الدفع [12](DEBIT CARD):

هي البطاقة التي تعتمد على وجود أرصـدة فعلية في صـورة حسـابات جارية للعميل لدى المصـارف لمواجهة السـحوبات المتوقعة، فعندما يقوم حامل البطاقة بشـراء أي خدمة من التجار يقوم التاجر بإرسـال مستندات الشراء إلى المصرف الذي يقوم بدوره بالخصم من حساب العميل مباشرة بالقيمة المستحقة عليه كما يمكن الخصم أيضاً بقيمة المسحوبات النقدية من آلات سحب النقود.

أما أهم **سمات** البطاقة المدينة :

أ- يكون إصدارها مشروطاً بفتح العميل لحساب مصرفي لدى المصرف المصدر يودع فيه مبلغاً مساوياً للحد الأعلى للإئتمان الذي توفره له البطاقة (الخط الإئتماني)

ب-لا يسمح بأن ينخفض رصيد حساب حامل البطاقة على ذلك الحد الأعلى للائتمان المحدد له.

ت-كلما استخدم العميل البطاقة، يقوم المصرف المصدر بالسحب مباشرة من حسابه لسداد قيمة الفاتورة الواردة من التاجر.

بطاقة الإئتمان (CREDIT CARD)[13]:

بالنسبة لبطاقات الإئتمان المتجدد أي على أساس تقسيط الدين ، فهي تمنح حامل البطاقة ميزة تسديد المبلغ الإجمالي للكشف الشهري على عدد من الاقساط حسب قدرته المالية، ولا تشترط عليه سداد مبلغ الدين المستحق كاملاً دفعة واحدة ، فله مطلق الحرية في السداد الفوري أو على أقساط شهرية. وتنص الاتفاقيات أحياناً على وجوب دفع حامل البطاقة لنسبة محددة من الدين كحد أدنى خلال فترة السماح وتقسيط الباقي أو تدويره لفترات لاحقة، لذلك تسمى هذه البطاقات أيضاً بطاقات القرض المتجدد ، وفي حالة تقسيط الدين ، تحتسب على العميل تحتسب على العميل فوائد عن إجمالي المبالغ غير المسددة .

[12] أشرف محمد دوابة، برنامج الخدمات المصرفية ،ص 156
[13] أشرف محمد دوابة، برنامج الخدمات المصرفية ،ص 159

التكييف الشرعي لأنواع البطاقات الائتمانية[14]:

الحكم الشـرعي لبطاقات الإئتمان تناول عنه المعيار الشـرعي رقم (2) لهيئة المحاسـبة والمراجعة حيث جاء فيه مايلي:

1- بطاقة الحسم الفوري:

يجوز للمؤسسات إصدار بطاقة الحسم الفوري مادام حاملها يسحب من رصيده ولا يترتب على التعامل بها فائدة ربوية.

2- بطاقة الإئتمان والحسم الآجل:

يجوز إصدار بطاقة الإئتمان والحسم الآجل بالشروط الآتية:

- ألا يشترط على حامل البطاقة فوائد ربوية في حال تأخره عن سداد المبالغ المستحقة عليه.
- في حالة إلزام المصرف حامل البطاقة بإيداع مبلغ نقدي ضماناً لا يمكن لحامل البطاقة التصرف فيه يجب النص على أنها يستثمره لصالحه على وجه المضاربة مع اقتسام الربح بينه وبين المصرف بحسب النسبة المحددة.
- أن يشترط المصرف على حامل البطاقة عدم التعامل بها فيما حرمته الشريعة ، وأنه يحق للبنك سحب البطاقة في تلك الحالة.

3- بطاقة الإئتمان:

لايجوز إصدار بطاقات الإئتمان ذات الدين المتجدد الذي يسدده حامل البطاقة على أقساط آجلة بفوائد ربوية.

[14] أشرف محمد دوابة، برنامج الخدمات المصرفية ،ص 164

ثانياً البطاقات الذكيةSMART CARD:

من أهم الابتكارات الحديثة في قطاع الدفع بالبطاقات، هو تطوير البطاقات الذكية .وهي عبارة عن بطاقة بلاستيكية ذات حجم قياسي تحتوي في داخلها على شرائح للذاكرة

تعمل بواسطة ميكروكومبيوتر يزودها بطاقة تخزينية للبيانات أكبر بكثير من تلك التي تستوعبها البطاقات ذات الشرائط الممغنطة ولكنها أعلى منها تكلفة، وتقدم هذه البطاقة العديد من الخدمات، منها بعض البيانات الشخصية الخاصة بحاملها ومعلومات عن حساباته الشخصية المصرفية، وباستخدام البطاقة الذكية في أجهزة الصراف الآلي[15] يمكن للعميل شحنها بمبلغ معين من النقود من حسابه.

وتخزن عليها كافة البيانات وعليه لا تعتمد على الاتصال مع حاسوب المصرف أو الجهة المصدرة[16] ، فهي عبارة عن كمبيوتر متنقل، وتمثل حماية كبيرة ضد التزوير وسوء الاستخدام، حيث تتيح لأجهزة قراءة البطاقات التي توضع في المواقع التجارية والتدقيق في تفاصيل الحسابات المالية لصاحبها[17] ويمكن شحن هذا النوع من البطاقات عن طريق الصراف الآلي وكذلك الحاسب الشخصي[18].

كما تتميز هذه البطاقات بقدرتها على تخزين المدخل البيولوجي
ويعني هذا المصطلح الوسائل التي يمكن عن طريقها ، التعرف على السمات الشخصية للفرد مثل مسح شبكية العين / وهندسة اليد أو بصمة الإصبع وبصمة الشفاه وبصمة الصوت وأنسجة الأوردة، وبعبارة أخرى تعد البطاقة الذكية مثل بطاقة الهوية التي تصدرها مصلحة الأحوال المدنية، ويمكن اعتبارها مثل جواز السفر الذي تصدره مصلحة الجوازات، وذلك يحدث بالفعل في سنغافورة، حيث يمكن للفرد أن يستغني عن جواز السفر ويستخرج البطاقة الذكية، ويسجل عليها بياناته الشخصية وكذلك بيانات تذكرة الطيران، بحيث تعد البطاقة الذكية بديل لجواز السفر وتذكرة الطيران[19].

---

[15] مدحت صادق، "أدوات و تقنيات مصرفية"، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص 303

[16] الصمادي حازم نعيم: "المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية"، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، 2003 ، ص 30

[17] محمد حسين منصور، "المسؤولية الالكترونية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003 ، ص 126.

[18] غالب عوض وبلعربي عبد الحفيظ: "اقتصاديات النقود والبنوك"، ط 1، دار وائل للنشر،عمان، 2002 ، ص (75-76)

[19] الرومي محمد أمين: "التعاقد الالكتروني عبر الانترنت"، ط 1، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2004 ، ص 141

ثالثاً: النقود الالكترونية E-Money :

من وسائل الدفع الالكترونية والتي بدأ صيتها ينتشر عبر أنحاء العالم نجد النقود الالكترونية والمحافظ الالكترونية، والتي يتوقع لها تحقيق نفس الأهمية والمكانة التي حظيت بها البطاقات المصرفية والذكية.

يمكن تعريف النقود الالكترونية على أنها "قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدماً وغير مرتبطة بحساب بنكي، وتستعمل كأداة للدفع[20]. ويعرفها صندوق النقد الدولي على أنها "قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل الكتروني أو في ذاكرة

الكترونية لصالح المستهلك"[21]. وعليه فالنقود الالكترونية هي النوع الجديد من العملة، أو بمعنى أدق هي البديل الالكتروني عن النقود الورقية والمعدنية ذات الطبيعة المادية.

رابعاً المحافظ الالكترونية E-Wallet:

المحافظ الالكترونية تقوم بتحويل النقد إلى سلسلة رقمية، وتخزن على القرص الثابت في موقع العمل، وهذا يحد من استخدام النقود في المعاملات التي تتم على شبكة الانترنت، ومعظم الحقائب
الالكترونية تقوم بتخزين النقد الالكتروني على البطاقات الذكية التي تتمكن من دفع أي مبلغ من المحفظة الالكترونية في أي مكان[22] . ويمكن تعريف محفظة النقود الالكترونية بأنها "وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر" [23]ومن الأسباب التي أدت إلى ابتكار المحفظة الالكترونية هو حماسة المتسوقون بالنسبة إلى التسوق المباشر One Line حيث أصبحوا يتعبون من الدخول المتكرر إلى معلومات الشحن والسداد في كل مرة يقومون فيها بالشراء، والمشكلة الأخرى التي تحلها المحافظ الالكترونية هي توفير مكان

[20] الشافعي محمد إبراهيم محمود: "النقود الالكترونية"، الهيئة العليا لتطوير الرياض– المال و الاقتصاد-، تاريخ الإطلاع: 26 سبتمبر 2005،على الخط www.arriadh.com

[21] Hashem Moustafa Shérif et Serhouchi Ahmed, "La Monnaie Electronique", Edition Eyrolles, Paris, 1999, p 46.

[22] حجازي بيومي عبد الفتاح: "النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية"، الجزء . الأول،ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003 ، ص 296

[23] غنام شريف محمد: "محفظة النقود الالكترونية"، دار النهضة العربية، مصر، 2003 ، ص 1.

تخزين آمن بالنسبة لبيانات بطاقة الائتمان والنقد الالكتروني وبهذا فان المحفظة الالكترونية، تشبه في خدماتها الوظيفة المماثلة للمحافظ المادية، أما المعلومات التي تخزنها هذه المحفظة كحد أدنى، هي تخزين معلومات الشحن والفواتير شاملة أسماء المستهلكين وعنوان الشارع والمدينة والولاية
والدولة والرقم البريدي، ومعظم المحافظ الالكترونية يمكنها أن تحمل أسماء وأرقام بطاقات الائتمان، كما تحمل نقدا الكترونيا من مختلف الموردين.

خامساً الشيكات الالكترونية E-Check:

من وسائل الدفع الالكترونية التي ظهرت حديثاً نجد أيضاً الشيكات الالكترونية والتي تعتبر مكافئة للشيكات الورقية التقليدية، وهناك من يتوقع أن تحل محلها على المدى البعيد.
الشيك الالكتروني عبارة عن بيانات يرسلها المشتري إلى البائع عن طريق البريد الالكتروني المؤمن، وتتضمن هذه البيانات التي يحتويها الشيك المصرفي تحديد مبلغ الشيك واسم المستفيد واسم من أصدر الشيك وتوقيعه، ويكون هذا التوقيع عن طريق رموز خاصة [24] ويمكن تعريفه بأنه "رسالة موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم المصرف أولا بتحويل قيمة الشيك المالية إلى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته الكترونياً إلى مستلم الشيك (حامله) ليكون دليلاً على أنه قد تم صرف الشيك فعلاً ويمكن لمستلم الشيك أن يتأكد من أنه قد تم
بالفعل تحويل المبلغ لحسابه"[25] ويتوقع اختفاء النقود التقليدية، لأن الشيكات الالكترونية تستخدم لإتمام عملية السداد الالكترونية بين طرفين من خلال وسيط، ولا يختلف ذلك كثيرا عن نظام معالجة الشيكات العادية ما عدا أنه يتم توريد الشيكات الالكترونية وتبادلها عبر الانترنت، و يقوم الوسيط بالخصم من حساب العميل ويضيف إلى حساب التاجر، كما توجد طرق عديدة لضمان وتوفير الأمان لعملية السداد عبر الانترنت، كما أن تطوير الشيكات الورقية والانتقال إلى الشيكات الالكترونية يتماشى مع مقتضيات الالكترونية.

[24] الرومي محمد أمين، "التعاقد الالكتروني عبر الانترنت"، ط 1، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 145

[25] الجنبيهي منير والجنبيهي ممدوح: "البنوك الالكترونية"، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، 2005 ، ص 50

سادساً التحويلات المالية الالكترونية E-Transfer Money

حيث تقوم العديد من المصارف الآن بالمشاركة في شبكة حاسبات تتولى التداول الالكتروني لملايين القيود المحاسبية التي تسجل المديونية والدائنية فيما بين المصارف، وبذلك تؤدي الدور التقليدي لغرفة المقاصة المصرفية ولكن بشكل فوري وبدرجة عالية من الكفاءة، ومن المتوقع
استخدام الأقمار الصناعية لتشمل المصارف العالمية في نطاق التسويات المصرفية.

ويهدف هذا النظام إلى تسهيل وتعجيل المدفوعات والتسويات بين المصارف، وسيكفل هذا النظام للمصارف المحلية قدرة تقديم خدمات أفضل للعملاء، إذ سيتيح لهذه المصارف إمكانية التسوية الفورية من دفع وتلقي الأموال عبر حساباتها الجارية لدى المصارف المركزية وتوفير دفع فوري لعملائها[26]. كما يتيح هذا النظام تسوية المدفوعات عن طريق شبكة المدفوعات والنظام الالكتروني لتداول الأسهم ومقاصة الشيكات.

وتتمثل إجراءات عملية التحويل المالي الالكتروني بتوقيع العميل نموذجاً معتمدا لصالح الجهة المستفيدة، ويمكن هذا النموذج من اقتطاع القيمة المحددة من حساب العميل وفق ترتيب زمني معين (يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً)، ويختلف نموذج التحويل الالكتروني عن الشيك في أن صلاحيته تسري لأكثر من عملية تحويل واحدة، وعادة ما يتعامل المصرف والعميل مع وسطاء وظيفتهم توفير البرمجيات اللازمة للتحويلات.

[26] زيدان محمد، "دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، رسالة دكتوراه،قسم العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر، 2004 -2005

المبحث الثاني: قياس السيولة

أولاً قياس السيولة على مستوى الإقتصاد الكلي:

1- العرض النقدي:

هو الكمية المطلقة المتداولة من النقود في المجتمع الإقتصادي، أو هو الرصيد الكلي لوسائل الدفع المحلية المتوفرة في المجتمع ويقصد بوسائل الدفع ، النقود بكافة أشكالها حيث تتنوع أشكال النقود في الوقت الحاضر وهناك العديد من الأصول التي يمكن أن تستخدم في عمليات الشراء (وسيلة للتبادل)، وفي حفظ الثروة (مخزن للقيمة)، وفي قياس الأسعار (وحدة حساب).

وكما سنرى ليس هناك خط محدد بين مانستطيع اعتباره كنقود وبين مايجب إدارجه تحت مسميات أخرى، وقام الإقتصاديون بإعطاء مسميات مختلفة للمقاييس المختلفة للنقود.

والصنفان الأكثر شيوعاً هما[27]:

1- نقود المبادلات M1 (Transactions money)

2- النقود بالمعنى الواسع M2 (Broad money)

[27] محمد خالد الحريري،ليلي الجزائرلي، الإقتصاد الكلي، جامعة دمشق (2010-2011)، ص 247.

2- مكونات الكتلة النقدية:

تصبح على الشكل التالي:

M1: تعد الأســـاس النقدي في الإقتصـــاد وهي حجم الأموال التي يمكن اســـتخدامها في التداول المباشـــر، وتشمل:

- النقود الورقية والقطع النقدية الموضوعة في التداول.
- الودائع تحت الطلب في المصارف.

M2: وتشـــمل بالإضـــافة إلى M1: جميع الودائع جميع الأجل (مثل الودائع في المصـــارف التي لا يحق لأصحابها سحبها مباشرة).

M3: إضافة إلى مكونات M2 يشمل على

- موجودات الجهاز المصرفي من العملات الأجنبية القابلة للتحويل.
- توظيفات الجهاز المصرفي لأجل.
- أسناد القروض التي تصدرها المصارف للحصول على السيولة النقدية.

M4: هي M3 مضـاف إليها بعض التوظيفات السـائلة التي يمكن تحويلها بسـرعة إلى نقود والتي تتميز عن تلك المتضمنة في M3 بأحد الصفات التالية:

1- ترجع إلى فعاليات اقتصادية من غير المؤسسات المالية.

2- تكون ذات طابع تعاقدي يشـــمل التزامات متبادلة من الطرفين المتعاقدين (المؤســـســـــة المالية وعميلها).

ثانياً قياس السيولة على مستوى المصارف الإسلامية:

تعريف السيولة:

السيولة هي قدرة المصرف على مواجهة التزاماته بشكل فوري، وذلك من خلال الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة في خزائنه، أو من خلال تحويل أي من أصوله إلى نقد سائل وبسرعة دون تحقيق خسارة في قيمتها[28].

السيولة في معناها العام وهي مدى توفر أصول سريعة التحول إلى سيولة نقدية دون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير، فهي ذات متغيرين وهما الأصول السائلة بالإضافة إلى تاريخ استحقاق الديون.

وأيضا تعرف **السيولة** بأنها: المال النقدي الجاهز لدى المصرف لمواجهة متطلبات السحب الفورية من قبل المودعين لدى المصارف[29]. ومن خلال ذلك نستنتج أن نجاح أي من المصارف بشكل عام مرتبط بقدرة الأفراد على الثقة في المصارف من خلال توفر السيولة وأيضا يعتمد على قدرة المصرف من تلبية متطلبات السحب اليومية.

مفهوم السيولة في المصارف الإسلامية:

تتسم المصارف الإسلامية بخصوصيتها في مجالات عدة وكذلك في جانب السيولة.

حيث يقصد بالسيولة النقدية في المصارف الإسلامية بصفة عامة أنها المقدرة على الوفاء بالالتزامات الحالة بما يضمن سير الأنشطة بدون مشكلات ولا معوقات، والاستثمار الرشيد للأموال المتاحة مما يحقق أقصى عائد ممكن في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية[30].

[28] الموساوي، ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 ، ص

[29] القزويني، شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، الجزائر، 2000 ، ص29

[30] شحاته، حسين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، السعودية، 2005 ، ص30

أهمية السيولة في المصارف الإسلامية:

تكمن أهمية السيولة المصرفية من خلال أن المصارف بشكل عام تحتاج إليها لمواجهة مختلف احتياجات العملاء من الأموال، إما من خلال سحب الودائع أو من خلال عملية الاقتراض من هذه المصارف، ولذلك لابد للمصارف ان تكون مستعدة وقادرة على مواجهة كل متطلبات العملاء، **حيث تكمن الأهمية:**

1- سعت الشريعة الإسلامية وأحكامها لمحاربة الاكتناز، الأمر الذي يحتم على المصارف الإسلامية استثمار ودائعها واحتياطياتها بما يخدم تحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية.

2- القاعدة الأساس في المعاملات المالية الإسلامية هي(أحل البيع وحرم الربا)، الأمر الذي يلقي على عاتق المصارف الإسلامية إتباع الطرق المشروعة في استثمار أمواله بما تبيحه حدود هذه القاعدة.

3- ضرورة المحافظة على سمعة المصرف الإسلامي، فوجود فائض نقدي أكثر من الواجب الاحتفاظ به، قد يفهم منه أنه لا يوجد لديه برنامج استثماري وأنه يجمد الأموال، كما أن وجود عجز نقدي قد يعرض المصرف الإسلامي لمشكلات، وهذا يقود إلى فقد الثقة به مما يجعل المودعون والمستثمرون يهرعون إلى سحب أموالهم منه[31].

[31] شحاته، حسين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، المجمع الفقهي الإسلامي في دورته العشرين المنعقد بمكة المكرمة.

وظائف السيولة في المصارف الإسلامية:

إن للسيولة المصرفية عدة وظائف منها:

-التمكن من مواجهة سحب الودائع الغير متوقع.

-العمل على مواجهة السحب من ودائع التوفير والودائع لأجل، من خلال ذلك قد يتم سحب هذا النوع من الودائع دون إنذار مسبق فهي تعمل على إعطاء فرصة لتدبير السيولة لمواجهة هذا النوع من طلبات السحب.

-تمكن السيولة من تلبية طلب السحب من المودعين لظروف استثنائية ويتوقف حجم الرصيد النقدي الذي يخصص لمواجهة مثل هذه الظروف على مدى امكانية المصرف في تدبير موارد اخرى لمواجهة هذه السحوبات[32].

نسب السيولة في المصارف الإسلامية:

1-نسبة السيولة السريعة:

نسبة السيولة السريعة= الأصول السائلة (النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي + الأرصدة لدى المؤسسات والمصارف الأخرى) / المطاليب المتداولة

2- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول:

نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول = الأصول السائلة (النقدية والأرصدة لدى المصرف المركزي+ الأرصدة لدى المؤسسات والمصارف الأخرى) / إجمالي الأصول

3-نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول:

نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول = الودائع تحت الطلب (حسابات المصارف والمؤسسات المالية + الحسابات الجارية للعملاء) / إجمالي الأصول

[32] سويلم، محمد، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مكتبة الإشعاع الفنية، ص 224

الفصل الثالث

الإطار العملي للدراسة

الدراسة القياسية لأثر أدوات الدفع الالكتروني في السيولة

سيتم في هذا المبحث استخدام الأساليب القياسية الحديثة عن طريق البرنامج الإحصائي Eviews-10 في اختبار العلاقة بين المتغيرات المستقلة وهي قيمة المدفوعات باستخدام البطاقات الائتتمانية[33](Cr) والبطاقات غير الائتمانية (Dr) ومتغير نوعي يشير إلى أزمة كورونا حيث يأخذ القيمة 1 خلال فترة أزمة كورونا و0 قبله في المتغيرات التابعة المتمثلة بـــ: العرض النقدي بالمعنى الموسع (M2)، نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات (LIQ)، نسبة الموجودات السائلة إلى المطاليب قصيرة الأجل (LIQ2)، وذلك من خلال تحليل السلاسل الزمنية سابقة الذكر، بهدف الوصول إلى نتائج واقعية وتحليل سليم ومنطقي لآثار أدوات الدفع على كل من السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي و على مستوى القطاع المصرفي.

حيث يَستهِدف هذا الجزء الخصائص الإحصائية للمتغيرات المدروسة، من خلال استخدام سلسلة زمنية شهرية تضم (63) مشاهدة، خلال الفترة 2016-الشهر الثالث من عام 2021 لنموذج العرض النقدي، وربعي لذات الفترة فيما يتعلق بالسيولة المصرفية.[34] وعلى نحو ربعي ومن خلال اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمعرفة النموذج الأمثل بناءً على درجة الاستقرارية، تمّ ملاحظة أنّ هناك اختلافاً في درجات استقرار متغيرات نموذج العرض النقدي بالمعنى الموسع، لذلك قام الباحث بتقدير النموذج باستخدام نموذج فترات التباطؤ الموزعة (ARDL) ، كما تمّ ملاحظة أنّه ليس هناك اختلافاً في درجات استقرار متغيرات نماذج السيولة المصرفية حيث كانت جميعها عند المستوى، لذلك قام الباحث بتقدير النموذج باستخدام نموذج مربعات الانحدار الصغرى (OLS). وسيعتمد الباحث على نتائج اختبارات الاستقرار الكمية (BREAK POINT TEST) في تحديد درجة استقرار المتغير. بالإضافة إلى القيام باختبارات البواقي، من أهمها اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي. ففي حال كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لهذه الاختبارات أكبر من /0.05/ فإنّ ذلك يعني عدم معاناة النموذج لهذه المشكلة، ومن ثمّ قام الباحث باختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج.

[33] يعتبر بند الاعتمادات المستندية كعنصر من عناصر خارج الميزانية من أكثر البنود متعلقة بالتجارة الخارجية سواءً الاستيراد أو التصدير.
[34]تمّ أخذ بيانات ربعية عن السيولة المصرفية كون البيانات المتوفرة ربعية وليست شهرية وهذا ما وفر (19) مشاهدة

إن الخطوة الأولى في عملية تحليل السلاسل الزمنية هو رسم مشاهدات المتغيرات لمعرفة الاتجاه العام لها. حيث تعتبر استقرارية المتغيرات المدروسة كل منها على حدا شرط لازم من أجل إجراء الدراسة القياسية، حيث أن استخدام سلاسل زمنية غير مستقرة في معادلات الانحدار تعطينا نتائج مضللة وغير حقيقية. والرسم البياني أدناه يبين الخصائص المهمة للسلاسل الزمنية المدروسة، حيث يُلاحظ من الشكل (3) أنها مستقرة، فهي لا تعاني من مشكلة الاتجاه العام.

الشكل رقم (3) تطور متغيرات الدراسة لنموذج العرض النقدي بالمعنى الموسع خلال الفترة المدروسة:

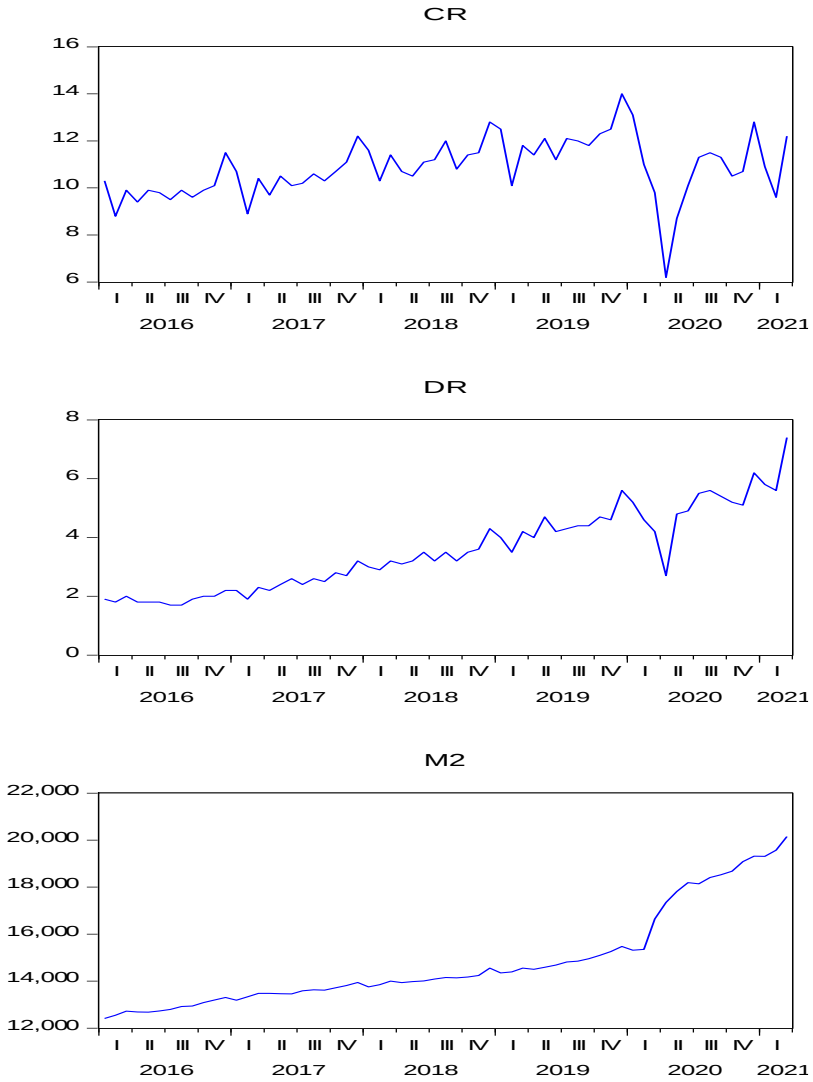

المصدر: مخرجات برنامج E-views10.

يتضح من خلال الشكل السابق أنّ أثر أزمة كورونا قد كان واضحاً في متغيرات النموذج حيث يتضح أنّ الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة بعد أزمة كورونا هو الارتفاع الواضح وذلك ناجم على نحو أساسي عن تطبيق حالة التباعد الاجتماعي وبالتالي زيادة الاعتماد على أدوات الدفع الالكتروني. وبالمقابل زاد العرض النقدي بالمعنى الموسع كنتيجة طبيعية لزيادة حزم التحفيز الممنوحة لمواجهة آثار جائحة كورونا.

كما يوضح الشكل الآتي تطور متغيرات نماذج السيولة المصرفية:

الشكل رقم (4) تطور متغيرات الدراسة لنماذج السيولة المصرفية خلال الفترة المدروسة:

المصدر: مخرجات برنامج E-views10.

يتضح من خلال الشكل السابق أنّ جائحة كورونا أثرت بشكل سلبي على سيولة المصارف الإسلامية وهذا ما اتضح من خلال نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل نتيجة زيادة السحوبات.

1-تحليل وصفي للمتغيرات المدروسة: اعتمد الباحث على استخدام إحصائية (Jarque-Bear)، لاختبار توزع البيانات فيما إذا كانت هذه البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا. وذلك من خلال البرنامج الإحصائي Eviews-10، ففي حال كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05 ما يعني وجود توزيع طبيعي للمتغير.

ويستخدم اختبار التوزيع الطبيعي للتعرف على خصائص السلسلة الزمنية المتمثلة بكل من (المتوسط الحسابي والانحراف المعياري) لقياس تشتت البيانات، وأدنى وأعلى قيمة لمعرفة التطور الحاصل في قيم متغيرات الدراسة.

الجدول رقم(1) الوصف الإحصائي لمتغير البطاقات الائتمانية الخاصة بنموذج العرض النقدي:

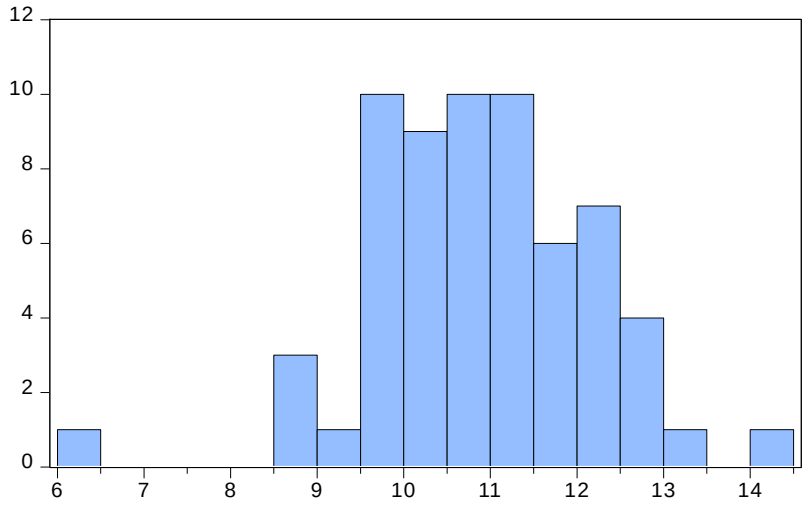

Series: CR	
Sample 2016M01 2021M03	
Observations 63	
Mean	10.83810
Median	10.70000
Maximum	14.00000
Minimum	6.200000
Std. Dev.	1.254852
Skewness	-0.471287
Kurtosis	4.826657
Jarque-Bera	11.09094
Probability	0.003905

الجدول رقم(2) الوصف الإحصائي لمتغير البطاقات غير الائتمانية الخاصة بنموذج العرض النقدي:

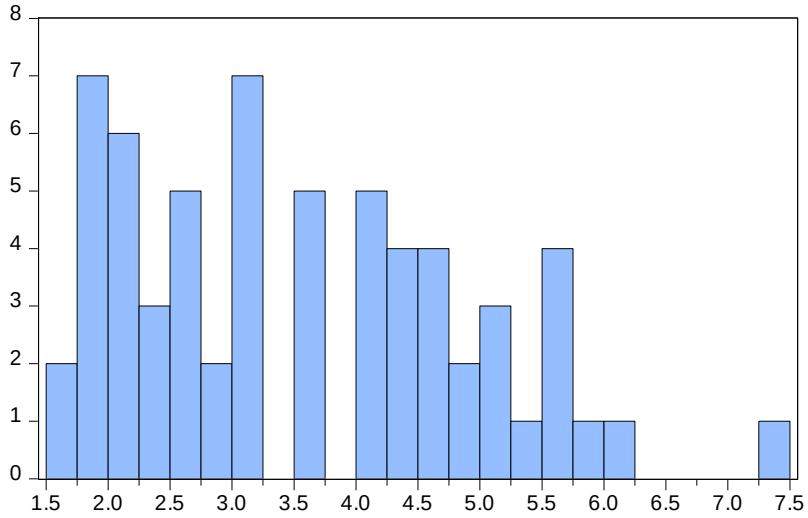

Series: DR	
Sample 2016M01 2021M03	
Observations 63	
Mean	3.546032
Median	3.200000
Maximum	7.400000
Minimum	1.700000
Std. Dev.	1.377682
Skewness	0.480152
Kurtosis	2.413918
Jarque-Bera	3.322394
Probability	0.189912

الجدول رقم(3) الوصف الإحصائي لمتغير العرض النقدي:

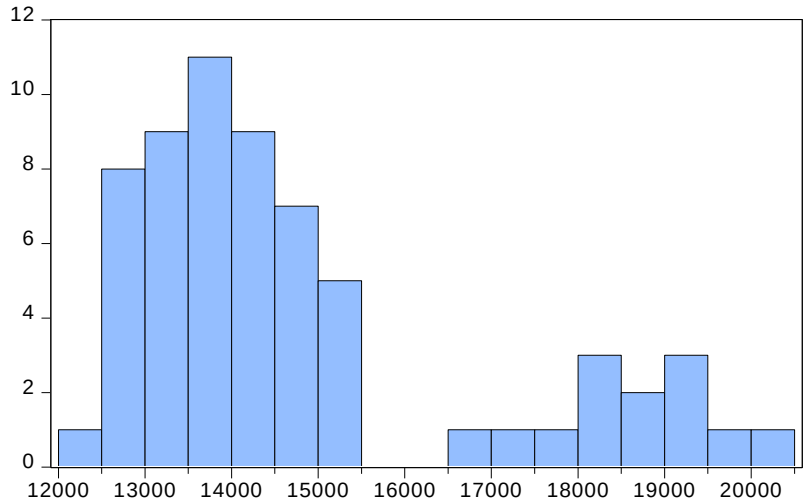

Series: M2	
Sample 2016M01 2021M03	
Observations 63	
Mean	14840.22
Median	14135.30
Maximum	20149.90
Minimum	12413.70
Std. Dev.	2082.026
Skewness	1.170602
Kurtosis	3.150230
Jarque-Bera	14.44748
Probability	0.000729

الجدول رقم(4) الوصف الإحصائي لمتغير البطاقات الائتمانية الخاصة بنماذج السيولة المصرفية:

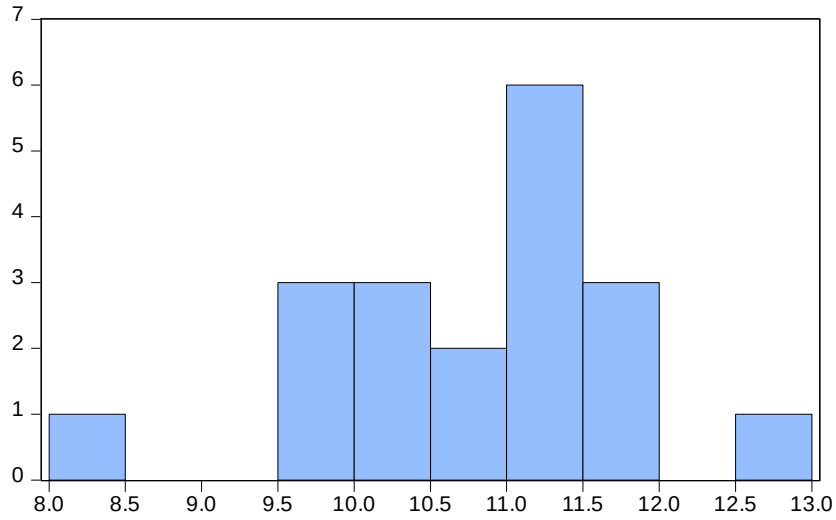

Series: CR	
Sample 2016Q1 2020Q3	
Observations 19	
Mean	10.80877
Median	11.10000
Maximum	12.93333
Minimum	8.333333
Std. Dev.	1.071220
Skewness	-0.313213
Kurtosis	3.011064
Jarque-Bera	0.310754
Probability	0.856092

الجدول رقم(5) الوصف الإحصائي لمتغير البطاقات غير الائتمانية الخاصة بنماذج السيولة المصرفية:

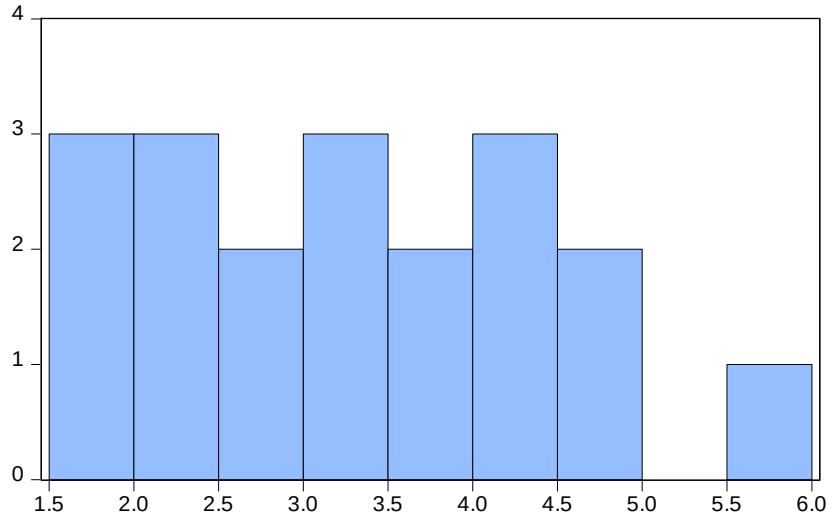

Series: DR	
Sample 2016Q1 2020Q3	
Observations 19	
Mean	3.300000
Median	3.266667
Maximum	5.500000
Minimum	1.766667
Std. Dev.	1.155983
Skewness	0.238385
Kurtosis	1.881525
Jarque-Bera	1.170317
Probability	0.557018

الجدول رقم(6) الوصف الإحصائي لمتغير نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات:

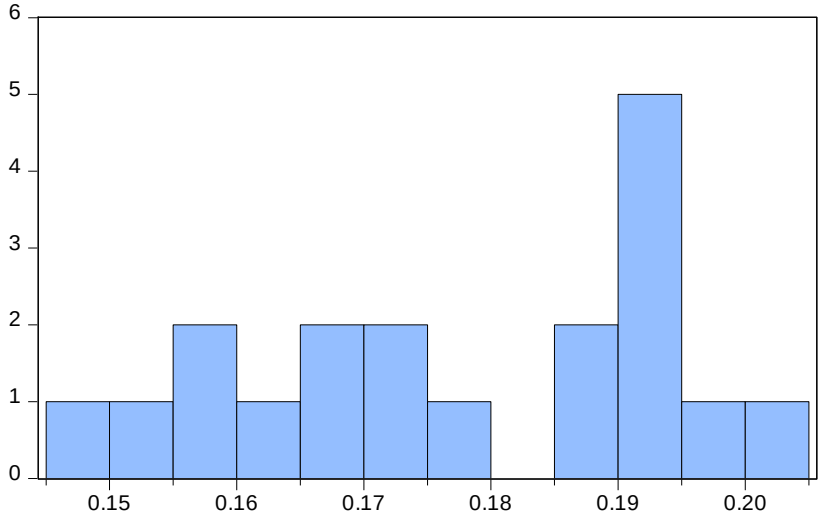

Series: LIQ	
Sample 2016Q1 2020Q3	
Observations 19	
Mean	0.177053
Median	0.178000
Maximum	0.202000
Minimum	0.149000
Std. Dev.	0.016628
Skewness	-0.235515
Kurtosis	1.702918
Jarque-Bera	1.507563
Probability	0.470584

الجدول رقم(7) الوصف الإحصائي لمتغير نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل:

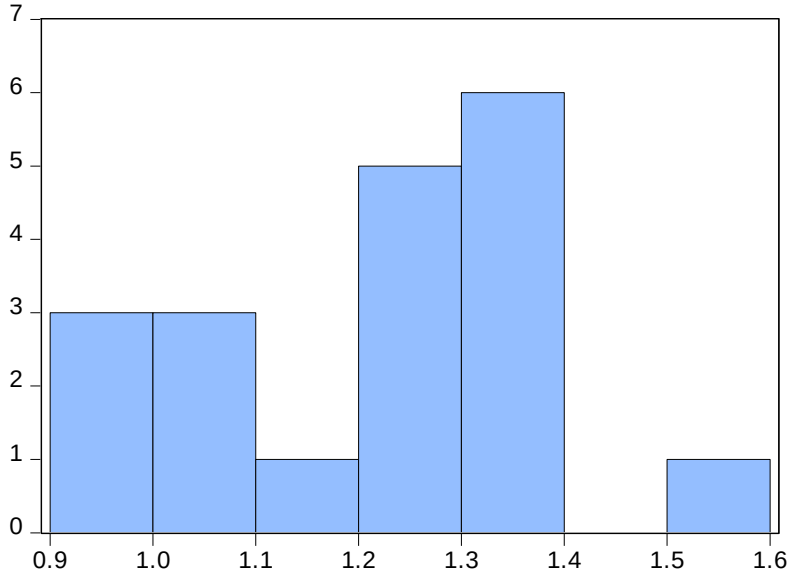

Series: LIQ2	
Sample 2016Q1 2020Q3	
Observations 19	
Mean	1.220684
Median	1.267000
Maximum	1.515000
Minimum	0.911000
Std. Dev.	0.176126
Skewness	-0.312707
Kurtosis	1.910772
Jarque-Bera	1.248903
Probability	0.535555

الجداول السابقة كافة من مخرجات برنامج E-views10.

يتضح من خلال الجداول السابقة وجود توزيع طبيعي لمعظم متغيرات الدراسة حيث كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لمعظم المتغيرات أكبر من /0.05/.

2- اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

لابد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة Unit Root Test عن طريق استخدام العديد مِنَ الاختبارات الَّتي يُمكِن استعمالها من بينها اختبار (BREAK POINT UNIT ROOT TEST) حيث تنص فرضية العدم لهذا الاختبار على عدم وجود جذر الوحدة (السلسلة الزمنية مستقرة :H0)، وذلك عند المستوى (Level) وعند الفروق الأولى (First Difference) باستخدام الحد الثابت (Intercept) والثابت والاتجاه العام (Trend and Intercept).

فإذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لإحصائية المتغير المحسوبة أقل من المجدولة (0.05) نرفض فرضية العدم والتي تنص على أن (السلسلة المستقرة)، حيث يمكن قبول فرضية العدم بالنسبة لكافة المتغيرات عند الفرق الأول:

الجدول رقم (8) ملخص نتائج اختبار استقرار متغير البطاقات الائتمانية حسب نموذج العرض النقدي بالمعنى الموسع:

المتغير	درجة الاستقرار	الإحصائية	القيمة الاحتمالية	القرار
CR	المستوى	-4.79	0.01	وجود استقرار
	الفرق الأول	_	_	_

الجدول رقم (9) ملخص نتائج اختبار استقرار متغير البطاقات غير الائتمانية حسب نموذج العرض النقدي بالمعنى الموسع:

المتغير	درجة الاستقرار	الإحصائية	القيمة الاحتمالية	القرار
DR	المستوى	-1.79	0.99	لا يوجد استقرار
	الفرق الأول	10.15-	0.01	وجود استقرار

الجدول رقم (10) ملخص نتائج اختبار استقرار متغير العرض النقدي بالمعنى الموسع:

المتغير	درجة الاستقرار	الإحصائية	القيمة الاحتمالية	القرار
M2	المستوى	-2.07	0.98	لا يوجد استقرار
	الفرق الأول	13.52	0.01	وجود استقرار

الجدول رقم (11) ملخص نتائج اختبار استقرار متغير البطاقات الائتمانية حسب نموذج السيولة المصرفية:

المتغير	درجة الاستقرار	الإحصائية	القيمة عند مستوى دلالة 5%	القرار
CR	المستوى	0.38	0.46	وجود استقرار
	الفرق الأول	_	_	_

الجدول رقم (12) ملخص نتائج اختبار استقرار متغير البطاقات غير الائتمانية حسب نموذج السيولة المصرفية:

المتغير	درجة الاستقرار	الإحصائية	القيمة عند مستوى دلالة 5%	القرار
DR	المستوى	0.13	0.14	يوجد استقرار
	الفرق الأول	_	_	_

الجدول رقم (13) ملخص نتائج اختبار استقرار متغير نسبة الموجودات السائلة إلى الموجودات:

المتغير	درجة الاستقرار	الإحصائية	القيمة عند مستوى دلالة 5%	القرار
LIQ	المستوى	0.42	0.46	يوجد استقرار
	الفرق الأول	_	_	_

الجدول رقم (14) ملخص نتائج اختبار استقرار متغير نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل:

المتغير	درجة الاستقرار	الإحصائية	القيمة عند مستوى دلالة 5%	القرار
LIQ2	المستوى	0.460	0.463	يوجد استقرار
	الفرق الأول	_	_	_

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج E-views10.

يتضـــح اختلاف درجة الاســـتقرارية فيما يتعلق بنموذج العرض النقدي بالمعنى الموســـع وهذا ما دفع الباحث إلى تطبيق نموذج فترات التباطؤ الموزعة (ARDL). أمّا فيما يتعلق بمتغيرات السيولة المصرفية فقد لوحظ أنّ كافة المتغيرات مستقرة عند المستوى وبالتالي تطبيق نموذج مربعات الانحدار الصغرى.

ويمكن تطبيق النماذج الآتية:

$$M2=\alpha+\beta1*CR+\beta2*DR+\beta2*DCOV+E$$

$$LIQ=\alpha+\beta1*CR+\beta2*DR+\beta2*DCOV+E$$

$$LIQ2=\alpha+\beta1*CR+\beta2*DR+\beta2*DCOV+E$$

حيث أنّ؛ α: الحد الثابت، E: هو الخطأ العشوائي. في حين تمّ توضيح معالم الرموز الباقية أعلاه.

وسيتم ذلك وفق الآتي:

1-دراسة أثر أدوات الدفع الالكتروني في السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي:

يوضح الجدول الآتي نتائج تقدير أثر أدوات الدفع الالكتروني في العرض النقدي بالمعنى الموسع:

الجدول رقم /15/: أثر أدوات الدفع الالكتروني على العرض النقدي بالمعنى الموسع[35]:

علاقة طويلة الأجل			
المعلمة	قيمة المعلمة	قيمة اختبار T	النتيجة
البطاقات غير الائتمانية	2535	3.28	أثر إيجابي معنوي
البطاقات الائتمانية	1629-	3-	أثر سلبي معنوي
علاقة قصيرة الأجل			
المعلمة	قيمة المعلمة	قيمة اختبار T	النتيجة
معامل تصحيح الخطأ	0.10-	5.3-	وجود علاقة قصيرة الأجل

[35] تمّ تحديد معنوية من عدم معنوية المتغير من خلال القيمة الاحتمالية ففي حال كانت القيمة الاحتمالية أكبر من /1.96/ ما يعني وجود أثر معنوي وإذا كانت أقل من تلك القيمة فهذا يعني عدم وجود أثر معنوي. أمّا نوع الأخر فهو من خلال إشارة قيمة المعلمة ففي حال كانت سالبة فالأثر سلبي للمتغير المستقل في المتغير التابع.

العرض النقدي قبل شهرين	0.45-	3-	أثر سلبي معنوي
البطاقات غير الائتمانية قبل شهرين	509-	3.36-	أثر سلبي معنوي
البطاقات الائتمانية قبل ثلاثة أشهر	4.26-	0.09-	أثر سلبي غير معنوي
المتغير النوعي الذي يشير إلى أزمة كورونا	295.5	4.72	أثر معنوي إيجابي
القوة التفسيرية للنموذج		%78	
قيمة اختبار F		6.48[36]	

المصدر: مخرجات برنامج E-views10.

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ:

1- بلغ معامل تصـــحيح الخطأ /-0.10/ وهو معنوي عند مســـتوى دلالة 5% أي أنّ 10% من الأخطاء تصـحح كل شـهر والنموذج يحتاج إلى ما يقارب عشـرة أشـهر ليعود إلى العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

2- هناك أثر ســلبي معنوي للبطاقات الائتمانية في العرض النقدي بالمعنى الموســع وهذا ما يعني أنّ اســـتخدام البطاقات الائتمانية يقلل من العرض النقدي اللازم لمواجهة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الماليزي.

3- هناك أثر إيجابي معنوي للبطاقات غير الائتمانية في العرض النقدي بالمعنى الموســع ويعزى ذلك من وجهة نظر الباحث أنّ زيادة البطاقات غير الائتمان سـيشـجع المصـارف على جذب مزيد من النقد من خارج القطاع المصـــرفي وهذا ما يزيد من كتلة الطلب على النقود وبالتالي ارتفاع المعروض النقدي بالمعنى الموسع.

[36] قيمة الحد الأدنى 3.1 والحد الأعلى 3.87 ويكون هناك علاقة طويلة الأجل عندما تكون قيمة اختبار F أكبر من الحد الأعلى البالغ 3.87

4- هناك أثر إيجابي معنوي لأزمة كورونا في العرض النقدي مؤديةً لارتفاعه نتيجة حزم التحفيز الاقتصـــادي وهذا ما أدى بدوره إلى ارتفاع العرض النقدي كون حزم التحفير يزيد من الطلب على النقود.

5- بلغت القوة التفسيرية للنموذج 78% أي أنّ 78% من التغيرات في العرض النقدي بالمعنى الموسع يعزى إلى التغير في المتغيرات المستقلة.

كما يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الجدول رقم (16): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج أثر المتغيرات المستقلة في العرض النقدي بالمعنى الموسع:

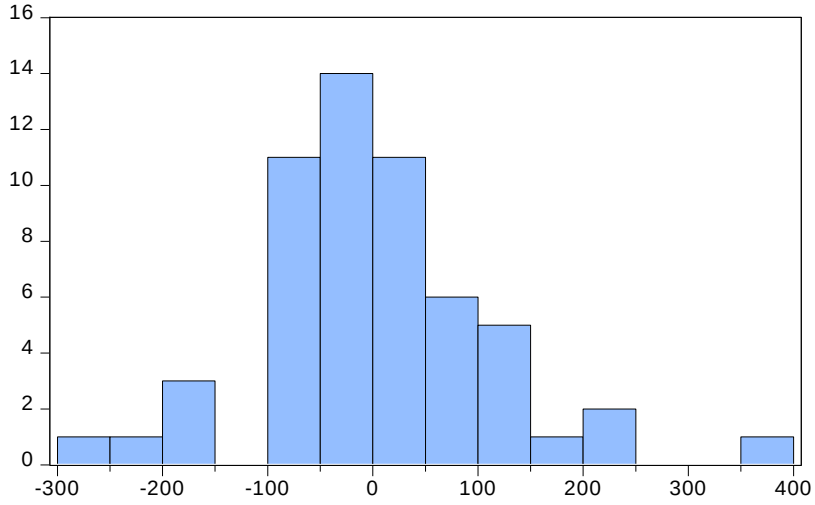

Series: Residuals	
Sample 2016M08 2021M03	
Observations 56	
Mean	-3.54e-12
Median	-7.105172
Maximum	369.0475
Minimum	-255.8742
Std. Dev.	108.2747
Skewness	0.561964
Kurtosis	4.606245
Jarque-Bera	8.967546
Probability	0.011291

يتضح من خلال الجدول السابقة عدم وجود توزيع طبيعي للبواقي حيث كانت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار أقل من /0.05/.

ويمكن كتابة النموذج بعد التعويض:

Substituted Coefficients:

M2 = 0.671374215513*M2(-1) – 0.219100540137*M2(-2) + 0.445319817811*M2(-3) – 11.9258613841*DR – 194.044412916*DR(-1) – 43.4082123245*DR(-2) + 323.867732073*DR(-3) – 168.475528475*DR(-4) + 17.3643609259*DR(-5) + 244.090494315*DR(-6) + 92.2269284679*DR(-7) – 39.2869014203*CR – 57.3089297182*CR(-1) + 4.28175639799*CR(-2) – 78.8128202869*CR(-3) + 87.43514862*CR(-4) – 27.0970594963*CR(-5) – 56.0772840389*CR(-6) + 295.502345679*DCOV + 2669.36047207

Cointegrating Equation:

D(M2) = 2669.360472025199 -0.102406506810*M2(-1) + 259.695500679668*DR(-1) - 166.866089939629*CR(-1) -0.226219277679*D(M2(-1)) -0.445319817800*D(M2(-2)) - 11.925861389758*D(DR) -465.665774982375*D(DR(-1)) -509.073987304233*D(DR(-2)) - 185.206255232841*D(DR(-3)) -353.681783707016*D(DR(-4)) -336.317422783771*D(DR(-5)) - 92.226928468528*D(DR(-6)) -39.286901418040*D(CR) + 70.270258802087*D(CR(-1)) + 74.552015199376*D(CR(-2)) -4.260805085133*D(CR(-3)) + 83.174343534419*D(CR(-4)) + 56.077284038909*(M2 – (2535.92773318*DR(-1) -1629.44811943*CR(-1) + 26066.31702577) + 295.502345677134*DCOV

2-دراسة أثر أدوات الدفع الالكتروني في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات:

والجدول الآتي يوضح نتائج تقدير أثر أدوات الدفع الإلكتروني في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات:

الجدول رقم (17): أثر أدوات الدفع الإلكتروني في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات:

Dependent Variable: LIQ				
Method: Least Squares				
Date: 06/01/21 Time: 19:21				
Sample: 2016Q1 2020Q3				
Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DR	0.018575	0.004873	3.811948	0.0017
CR	-0.005059	0.004428	-1.142488	0.2712
DCOV	-0.021812	0.012281	-1.776089	0.0960
C	0.173878	0.036086	4.818388	0.0002
R-squared	0.731363	Mean dependent var		0.177053
Adjusted R-squared	0.677636	S.D. dependent var		0.016628
S.E. of regression	0.009441	Akaike info criterion		-6.302842
Sum squared resid	0.001337	Schwarz criterion		-6.104013
Log likelihood	63.87700	Hannan-Quinn criter.		-6.269192
F-statistic	13.61248	Durbin-Watson stat		1.686678
Prob(F-statistic)	0.000148			

المصدر: مخرجات برنامج E-views10.

يتضـح من خلال الجدول السـابق أنّ هناك أثر إيجابي للبطاقات غير الائتمانية في نسـبة الموجودات السائلة من إجمالي الموجودات كون المصارف ستحتفظ بنسبة سيولة أعلى لأغراض مواجهة السحوبات، في حين أنّ هناك أثر سـلبي غير معنوي للبطاقات الائتمانية في العرض النقدي كون البطاقات الائتمانية يعدّ جزء من الائتمان الممنوح وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات. كما كان هناك أثر سـلبي معنوي لأزمة كورونا في نسـبة الموجودات السـائلة إلى إجمالي الموجودات عند مستوى دلالة 10% ويعزى ذلك إلى أنّ أزمة كورونا أدت إلى توجه المصـارف نحو مزيد من الائتمان كجزء من حزم التحفيز وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض نسبة الموجودات السائلة من إجمالي الموجودات.

ويمكن كتابة النموذج الآتي:

$$LIQ = 0.018574897454 * DR - 0.00505872576293 * CR - 0.0218115186526 * DCOV + 0.173878007006$$

وبعد هذا التقدير لا بدّ من اختبارات البواقي للتأكد من خلو النموذج من المشـــاكل القياســـية. حيث يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الجدول رقم (18): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج أثر المتغيرات المستقلة في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات:

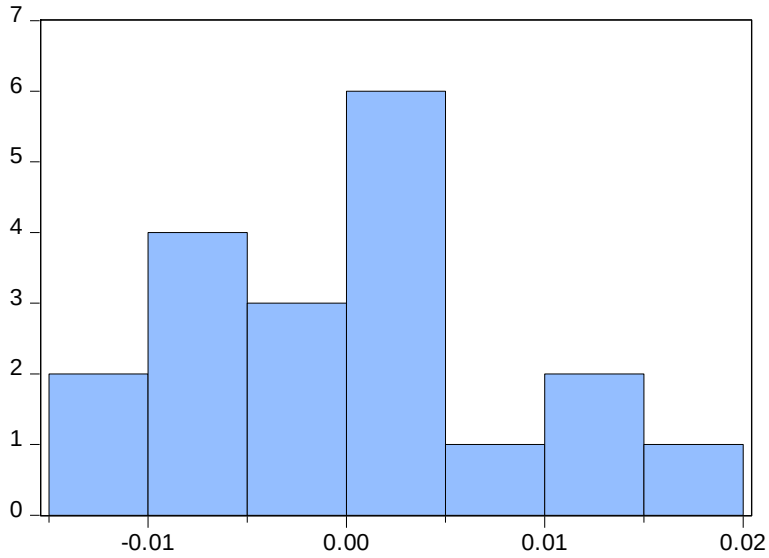

Series: Residuals	
Sample 2016Q1 2020Q3	
Observations 19	
Mean	1.50e-17
Median	0.000127
Maximum	0.017930
Minimum	-0.013917
Std. Dev.	0.008618
Skewness	0.383583
Kurtosis	2.361106
Jarque-Bera	0.789078
Probability	0.673991

يتضـــح من خلال الجدول الســـابقة وجود توزيع طبيعي للبواقي حيث كانت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار البالغة /0.67/ أكبر من /0.05/.

يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج المقدر أعلاه:

الجدول رقم (19) الارتباط الذاتي لبواقي نموذج أثر المتغيرات المستقلة في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.803881	Prob. F(2,13)		0.4686
Obs*R-squared	2.091181	Prob. Chi-Square(2)		0.3515
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: Least Squares				
Date: 06/01/21 Time: 19:55				
Sample: 2016Q1 2020Q3				
Included observations: 19				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DR	-0.000464	0.005399	-0.085886	0.9329
CR	0.001058	0.004764	0.221963	0.8278
DCOV	0.000331	0.013491	0.024517	0.9808
C	-0.009953	0.038386	-0.259279	0.7995
RESID(-1)	0.189304	0.292908	0.646292	0.5293
RESID(-2)	-0.331420	0.289276	-1.145691	0.2726
R-squared	0.110062	Mean dependent var		1.50E-17
Adjusted R-squared	-0.232222	S.D. dependent var		0.008618
S.E. of regression	0.009567	Akaike info criterion		-6.208919
Sum squared resid	0.001190	Schwarz criterion		-5.910676
Log likelihood	64.98473	Hannan-Quinn criter.		-6.158445
F-statistic	0.321552	Durbin-Watson stat		2.176840
Prob(F-statistic)	0.891160			

المصدر: مخرجات برنامج E-views10.

يتضــح من خلال الجدول الســابق أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختباري F و OBS-R SQUARE البالغتين على التوالي 0.47، 0.35 وهما أكبر من /0.05/. ما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

كما يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار عدم ثبات التباين:

الجدول رقم (20) اختبار عدم ثبات التباين لبواقي نموذج أثر المتغيرات المستقلة في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات:

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.224407	Prob. F(1,16)		0.6421
Obs*R-squared	0.248966	Prob. Chi-Square(1)		0.6178
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 06/01/21 Time: 19:56				
Sample (adjusted): 2016Q2 2020Q3				
Included observations: 18 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	8.15E-05	2.71E-05	3.012363	0.0083
RESID^2(-1)	-0.116336	0.245582	-0.473716	0.6421
R-squared	0.013831	Mean dependent var		7.33E-05
Adjusted R-squared	-0.047804	S.D. dependent var		8.58E-05
S.E. of regression	8.78E-05	Akaike info criterion		-15.73767
Sum squared resid	1.23E-07	Schwarz criterion		-15.63874
Log likelihood	143.6391	Hannan-Quinn criter.		-15.72403
F-statistic	0.224407	Durbin-Watson stat		2.130104
Prob(F-statistic)	0.642102			

المصدر: مخرجات برنامج E-views10.

يتضــح من خلال الجدول الســابق أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختباري F و OBS-R SQUARE البالغتين على التوالي 0.64، 0.62 وهما أكبر من /0.05/. ما يعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات للتباين.

والشكل الآتي يوضّح الاستقرار الهيكلي لبواقي نموذج أثر **المتغيرات المستقلة في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات:**

الشكل رقم (5)اختبار الاستقرار لبواقي نموذج أثر المتغيرات المستقلة في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات

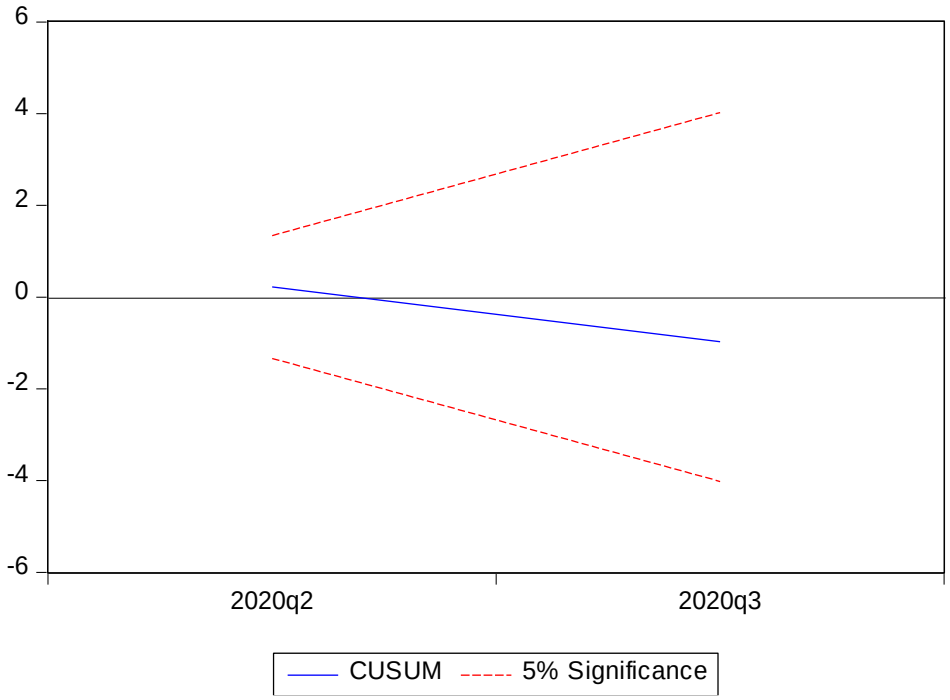

المصدر: مخرجات برنامج E-views10.

يتضح من خلال الشكل رقم (5) الذي يبين اختبار الاستقرار الهيكلي لبواقي نموذج أثر المتغيرات المستقلة في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات أنّ هناك استقراراً هيكلياً للنموذج وهذا ما يعني عدم حدوث تغيرات حادة في قيم المعلمات عبر الزمن.

3- دراسة أثر أدوات الدفع الالكتروني في نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل:

والجدول الآتي يوضح نتائج تقدير أثر أدوات الدفع الإلكتروني في نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل:

الجدول رقم (20): أثر أدوات الدفع الإلكتروني في نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل:

Dependent Variable: LIQ2				
Method: Least Squares				
Date: 06/01/21 Time: 21:13				
Sample: 2016Q1 2020Q3				
Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DR	0.212491	0.046302	4.589258	0.0004
CR	-0.055308	0.042073	-1.314548	0.2084
DCOV	-0.341168	0.116692	-2.923675	0.0105
C	1.171139	0.342895	3.415447	0.0038
R-squared	0.783805	Mean dependent var		1.220684
Adjusted R-squared	0.740566	S.D. dependent var		0.176126
S.E. of regression	0.089709	Akaike info criterion		-1.799823
Sum squared resid	0.120716	Schwarz criterion		-1.600994
Log likelihood	21.09832	Hannan-Quinn criter.		-1.766173
F-statistic	18.12724	Durbin-Watson stat		1.420199
Prob(F-statistic)	0.000030			

المصدر: مخرجات برنامج E-views10.

يتضح من خلال الجدول السابق أنّ هناك أثر إيجابي للبطاقات غير الائتمانية في نسبة الموجودات السائلة من الودائع قصيرة الأجل كون المصارف ستحتفظ بنسبة سيولة أعلى لأغراض موجهة السحوبات، في حين ن أنّ هناك أثر سلبي غير معنوي للبطاقات الائتمانية في نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل كون ارتفاع البطاقات الائتمانية يعدّ جزء من الائتمان الممنوح وهذا ما يؤدي بدوره إلى انخفاض نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات. كما كان هناك أثر سلبي معنوي لأزمة كورونا في نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل عند مستوى دلالة 10% ويعزى ذلك إلى أنّ أزمة كورونا أدت إلى زيادة معدل السحوبات المصرفية وبالتالي انخفاض نسبة السيولة.

ويمكن كتابة النموذج الآتي:

$$LIQ2 = 0.212490816255 * DR - 0.0553075177118 * CR - 0.34116804102 * DCOV + 1.17113949989$$

وبعد هذا التقدير لا بدّ من اختبارات البواقي للتأكد من خلو النموذج من المشـــاكل القياســـية. حيث يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الجدول رقم (21): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج أثر المتغيرات المستقلة في نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل:

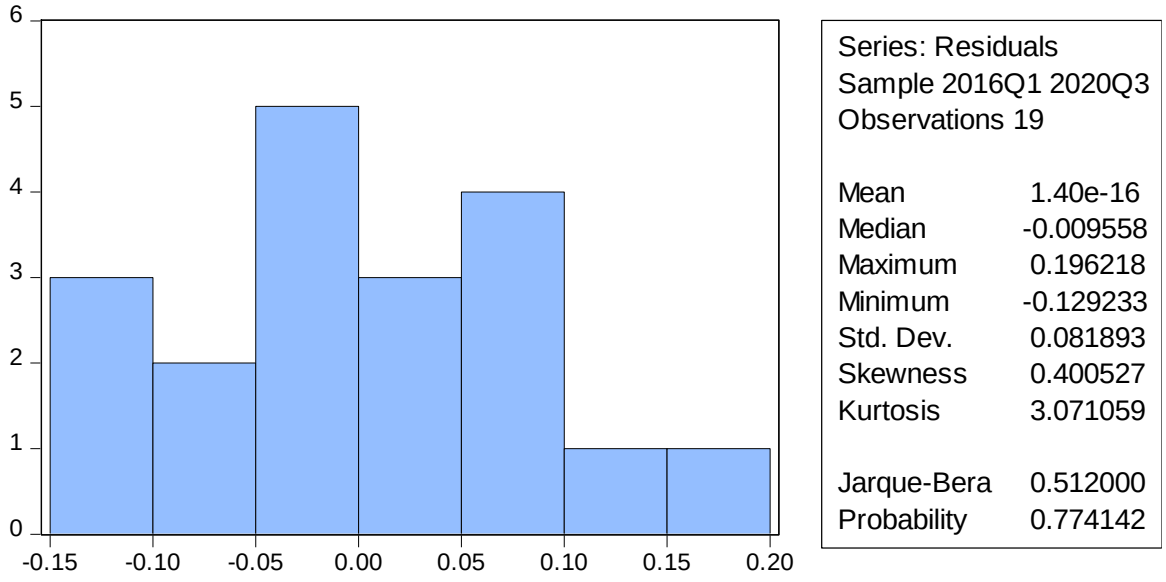

يتضـــح من خلال الجدول الســـابقة وجود توزيع طبيعي للبواقي حيث كانت القيمة الاحتمالية المقابلة للاختبار البالغة /0.77/ وهي أكبر من /0.05/.

يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج المقدر أعلاه:

الجدول رقم (22) الارتباط الذاتي لبواقي نموذج أثر المتغيرات المستقلة في نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.475118	Prob. F(2,13)	0.6322
Obs*R-squared	1.294207	Prob. Chi-Square(2)	0.5236

المصدر: مخرجات برنامج E-views10.

يتضــح من خلال الجدول الســابق أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختباري F و OBS-R SQUARE البالغتين على التوالي 0.63، 0.52 وهما أكبر من /0.05/. ما يعني عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

كما يوضح الجدول الآتي نتائج اختبار عدم ثبات التباين:

الجدول رقم (23) اختبار عدم ثبات التباين لبواقي نموذج أثر المتغيرات المستقلة في نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل:

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.032205	Prob. F(1,16)	0.8598
Obs*R-squared	0.036158	Prob. Chi-Square(1)	0.8492

المصدر: مخرجات برنامج E-views10.

يتضــح من خلال الجدول الســابق أنّ القيمة الاحتمالية المقابلة لاختباري F و OBS-R SQUARE البالغتين على التوالي 0.86، 0.85 وهما أكبر من /0.05/. ما يعني عدم وجود مشكلة عدم ثبات للتباين.

والشكل الآتي يوضّح الاستقرار الهيكلي لبواقي نموذج أثر **المتغيرات المستقلة في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات:**

الشكل رقم (6)اختبار الاستقرار لبواقي نموذج أثر المتغيرات المستقلة في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع قصيرة الأجل

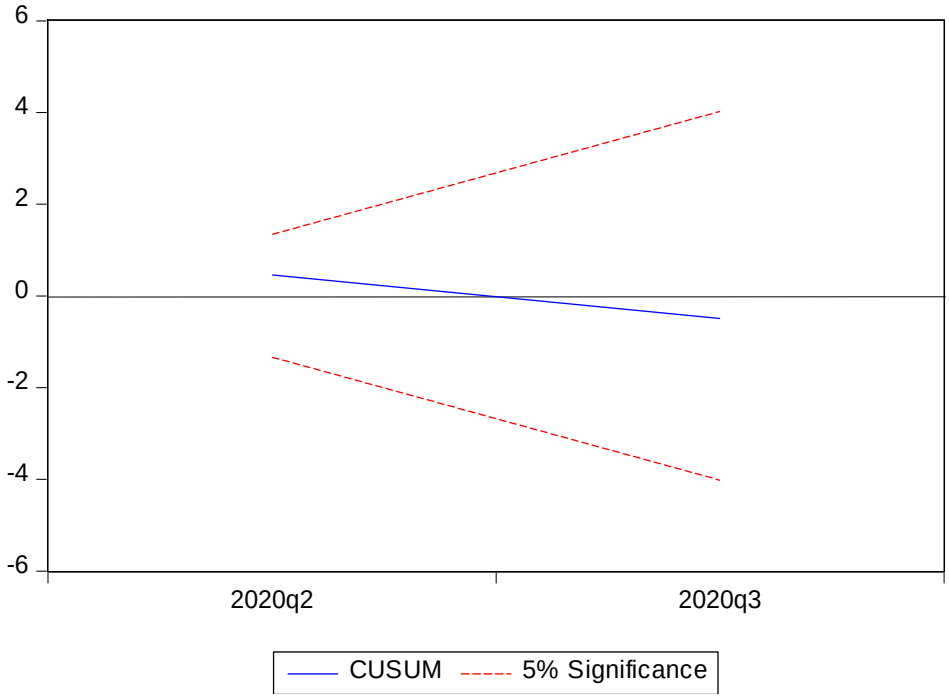

المصدر: مخرجات برنامج E-views10.

يتضح من خلال الشكل رقم (6) الذي يبين اختبار الاستقرار الهيكلي لبواقي نموذج أثر المتغيرات المستقلة في نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل أنّ هناك استقراراً هيكلياً للنموذج وهذا ما يعني عدم حدوث تغيرات حادة في قيم المعلمات عبر الزمن.

النتائج والتوصيات :

نتائج اختبار الفرضيات:

1- لا يوجد أثرمعنوي البطاقات الإئتمانية في الكتلة النقدية في الاقتصاد الماليزي خلال فترة الدراسة.

بلغت قيمة اختبار – T 3.28 وهي أكبر من 1.96 مما يعني قبول الفرضـــية البديلة التي تنص على وجود أثر معنوي ل البطاقات غير الإئتمانية في العرض النقدي بالمعنى الموسع

2- لا يوجد أثرمعنوي البطاقات غير الإئتمانية في الكتلة النقدية في الاقتصـــــاد الماليزي خلال فترة الدراسـة. بلغت قيمة اختبار – T 3 وهي أكبر من 1.96 مما يعني قبول الفرضـية البديلة التي تنص على وجود أثر معنوي ل البطاقات غير الإئتمانية في العرض النقدي بالمعنى الموسع

3- لا يوجد أثرمعنوي البطاقات الإئتمانية في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات في الاقتصاد الماليزي خلال فترة الدراسة. بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للمعلمة 0.2712هي أكبر من 0.05 مما يعني رفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر معنوي ل البطاقات الإئتمانية في الموجودات السائلة إلى الموجودات

4- لا يوجد أثرمعنوي البطاقات غير الائتمانية في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات في الاقتصاد الماليزي خلال فترة الدراسة. بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للمعلمة 0.0017 وهي أقل من 0.05 مما يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر معنوي ل البطاقات غير الإئتمانية في الموجودات السائلة إلى الموجودات

5- لا يوجد أثرمعنوي البطاقات الإئتمانية في نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل في الاقتصاد الماليزي خلال فترة الدراسة. بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للمعلمة 0.2084هي أكبر من 0.05 مما يعني رفض الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر معنوي ل البطاقات الإئتمانية في نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل.

6- لا يوجد أثرمعنوي البطاقات غير الإئتمانية في نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل في الاقتصاد الماليزي خلال فترة الدراسة. بلغت القيمة الاحتمالية المقابلة للمعلمة 0.0004هي أقل من 0.05 مما يعني قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر معنوي ل البطاقات غير الإئتمانية في نسبة الموجودات السائلة إلى الودائع قصيرة الأجل.

التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي:

1- العمل على تشـــجيع أدوات الدفع الإكتروني غير الإئتمانية وذلك لوجود أثر إيجابي للبطاقات غبر الإئتمانية في العرض النقدي والسيولة المصرفية الإسلامية.

2- العمل على تقليل أدوات الدفع الإلكتروني الإئتمانية كونها تؤدي إلى إنخفاض في السيولة

3- العمل على تشجيع المشاريع للعودة لفتح أبوابها بما يعزز وقاق الإقتصاد الحقيقي الماليزي(الناتج المحلى الإجمالي الحقيقي)

4- العمل على إنشاء نظام ضمان على الودائع للمصارف الإسلامية بما يعزز من استقرار السيولة لدى المصارف الإسلامية وضمان حقوق المودعين.

المراجع

العربية

1- محمد عبد حسين الطائي ، التجارة الإلكترونية– المستقبل الواعد للأجيال القادمة،دار الثقافة ، الطبعة الأولى عمان ،2010، ص 178.

2- محمود الكيلاني الموسوعة التجارية :عمليات بين البنوك، المجلد الرابع،دار الثقافة للنشروالتوزيع ، الأردن ،2008،ص 44.

3- رحيم حسين: الاقتصاد المصرفي – دار بهاء الدين للنشر والتوزيع – منشورات إقرأ – قسنطينة – 2008 ص 150-161.

4- محمود محمد أبو فرة،الخدمات الإلكترونية عبر الإنترنت،دار أسامة للنشر ، الطبعة الأولى،عمان،2009 ص13.

5- شعبور، سماح، ومرابطي، مصباح (2016 م). وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر – واقع وتحديات – دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات المصرفية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة العربي التبسي، الجزائر.

6- بري، دلال. (2017 م). أثر استخدام وسائل الدفع الالكتروني على ربحية البنوك التجارية 2015 (رسالة دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية للفترة 2011 جامعة قاصدي ، مرباح، الجزائر.

7- طاهر، لطفي، وجميعي، صلاح الدين. (2016 م). العمل المصرفي الالكتروني ودوره في تعزيز وتطوير نظم الدفع الحديثة للتجارة الالكترونية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية(رسالة ماجستير غير منشورة)، "BADR" الريفية، وكالة تبسة، الجزائر. ص53.

8- تواتي، فلة. (2017 م). دور النقود الالكترونية في تفعيل النشاط المصرفي – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الجهوية، الجزائر.ص 93.

9- زيقم، سارة. (2015 م). دور وسائل الدفع الالكترونية في تحسين جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة بنك خليج الجزائر (رسالة ماجستير غير منشورة). وكالة بسكرة، الجزائر. ص 18.

10- زيدان محمد: "دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية 2005 ، ص 71 – وعلوم تسيير، جامعة الجزائر، 2004.

11- أشرف محمد دوابة، برنامج الخدمات المصرفية ،ص 156.

12- مدحت صادق، "أدوات و تقنيات مصرفية"، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2001، ص 303.

13- الصمادي حازم نعيم: "المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية"، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، 2003 ، ص 30.

14- محمد حسين منصور، "المسؤولية الالكترونية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003 ، ص 126.

15- غالب عوض وبلعربي عبد الحفيظ: "اقتصاديات النقود والبنوك"، ط 1، دار وائل للنشر،عمان، 2002 ، ص (75-76).

16- الرومي محمد أمين: "التعاقد الالكتروني عبر الانترنت"، ط 1، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2004 ، ص 141.

17- الشافعي محمد إبراهيم محمود: "النقود الالكترونية"، الهيئة العليا لتطوير الرياض – المال و الاقتصاد–، تاريخ الإطلاع: 26 سبتمبر 2005،على الخط www.arriadh.com.

18- حجازي بيومي عبد الفتاح: "النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية"، الجزء . الأول،ط 1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2003 .

19- غنام شريف محمد: "محفظة النقود الالكترونية"، دار النهضة العربية، مصر، 2003 .

20- الجنبيهي منير والجنبيهي ممدوح: "البنوك الالكترونية"، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية، 2005.

21- زيدان محمد، "دور التسويق في القطاع المصرفي حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية"، رسالة دكتوراه،قسم العلوم الاقتصادية، فرع تخطيط، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم تسيير، جامعة الجزائر، 2004 –2005.

22- محمد خالد الحريري،ليلي الجزائرلي، الإقتصاد الكلي، جامعة دمشق (2010–2011)، ص 247.

23- الموساوي، ضياء مجيد، الاقتصاد النقدي ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993 .

24- لقزويني، شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، الجزائر، 2000 ، ص29.

25- شحاته، حسين، إدارة السيولة في المصارف الإسلامية، السعودية، 2005 ، ص30.

26- سويلم، محمد، إدارة المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، مكتبة الإشعاع الفنية، ص 224.

المراجع الأجنبية

1- Jeantin Michel et Le Cannu Paul, "Droit Commercial – Instruments De Paiement Et De Crédit -Entreprise Difficulté -", 5° Edition, Précis Dalloz, Paris, 1999, p 2.

2- Hashem Moustafa Shérif et Serhouchi Ahmed, "La Monnaie Electronique", Edition Eyrolles, Paris, 1999, p 46.